



PROVISIONAL

A/34/IV.86
11 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

معرض حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سليم	<u>الرئيس</u> :
(جمهورية الكاميرون المتحدة)	السيد اويونو (نائب الرئيس)	<u>ثم</u> :
(قبرص)	السيد مافروماتيس (نائب الرئيس)	<u>ثم</u> :

— الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٥] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72710/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/34/584)

السيد تيكونوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

على أمد سنوات عديدة ، فإن هذا البند الخاص بالشرق الأوسط يدرج دائما في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهذا طبيعي تماما ، لأنه طوال هذه السنين فإن هذا الجزء من العالم يمثل منطقة توتر خطير ، مهددا السلم والأمن بالخطر ليس فقط في الشرق الأوسط وإنما في العالم بأسره . وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فإن الأسباب وراء الحالة الخطيرة من التوتر واضحة تماما ، وأقصد بها : السياسة العدوانية والتوسعية لاسرائيل ضد البلدان العربية واصرار اسرائيل والقوى التي تساندها على عدم الأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب العربية وكذلك طموح اسرائيل ، مستخدمة الأسلحة ، وقوة السلاح والمؤامرات لفرغ ارادتها على العرب . ان ما يسمى بالأساس النظري في شكل مبادئ توسعية وشوفينية توضع من أجل وضع الأساس لمثل هذه السياسة التوسعية .

وان السيد ديفيد بن غوريون ، أحد مؤسسي اسرائيل ، في كتابه المعنون " اسرائيل ،

تاريخ شخصي " قال :

" لا يضطرنا أحد الى الحديث عن الحدود الاقليمية . ان أمة اعلنت استقلالها

لا يتعين عليها أن تعين حدودها ."

وعملا بهذه المبادئ ، والمبادئ التوسعية الأخرى الخاصة بالحدود الآمنة ، فإن حروبا قد جرى شنتها ، ودماء الآلاف من الأشخاص قد تمت اراقتها ، وحدث تدبير مادي هائل وتدبير لهياكل بنتها أجيال عديدة .

واني أعتقد ان الجميع يستطيعون أن يفهموا في قرن من التطور التكنولوجي العسكري

السريع ، فإن أمن أي حدود لا يمكن أن يتحقق بالانتقال بهذه الحدود التي بضعة كيلومترات ،

(السيد تيخونوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

أو حتى بضع عشرات من الكيلومترات الأخرى . وانما يتحقق الأمن بأن يعترف بهذه الحدود وباقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة . هذه الحقيقة - وأعتقد أنها واضحة تماما حتي لرغم اسرئيل - قد تم التأكيد عليها بشكل مقنع نتيجة حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ان الدوائر الحاكمة في اسرئيل وقد حددت لنفسها هدف انشاء ما يسمى باسراييل الكبرى ، قد بدأت السير على طريق يمثل اهمال القانون والاعتماد على العنف ، وعدم احترام مبادئ الحرية واستقلال الشعوب الأخرى . هذا هو طريق المعتدين . يحاول الممتدئ أن يحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه السيادية غير القابلة للتصرف ، بعد أن استولى على عدد من أراضي الدول ولم يسأل الممتدئ عن عدالة هذا الموضوع ، ولم يسترع النظر الى المعاناة ووفاة مئات الألوف من البشر الذين كانت جريمتهم الوحيدة هي أن اسرئيل قد سارت على هذا الطريق الخاص بالتوسعية الهائلة . وفي الآونة الأخيرة ، قامت الأطراف المعنية بجهود جادة للتحرك قدما في ايجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط . ومن الأحداث الهامة على هذا الطريق البيان السوفياتي / الأمريكي حول الشرق الأوسط الصادر في أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ ، وهو البيان الذي أعلن بجلاء تام : " ان الجانبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يعتبران أنه ، في سياق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، فان حلا لا بد من ايجاده لكل القضايا المحددة الخاصة بالتسوية ، بما في ذلك القضايا الأساسية ، مثل انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتلت منذ صراع عام ١٩٦٧ ، وحل القضية الفلسطينية ، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي ."

ومع ذلك بدأت الولايات المتحدة تسير على طريق أن تفرض على أطراف الصراع صفقات واتفاقات منفصلة . ان الاتفاق السوفياتي / الأمريكي الذي رحب به العالم كله ترك بنفير تنفيذ . وفي العالم أيضا ، وجدنا زعماء يوافقون على السير على طريق الاتفاقات المنفصلة مع الممتدئ ، بتأييد من أولئك الذين أيّدوا الممتدئ . ان الكثيرين من المندوبين ، خلال هذه المناقشة ، قد قدّموا تقييما نقديا لاتفاقات كامب ديفيد وللاتفاقات والمعاهدة المصرية / الاسرائيلية التي أبرمت بتأييد من الولايات المتحدة . ان وفد بلادي يود أيضا أن يعلن ان هذه الاتفاقات المنفصلة موجهة السي

(السيد تيخونوف ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

مساعدة اسرائيل على تعزيز موقفها في الأراضي العربية ، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية التي
 احتلت في عام ١٩٦٧ . وترمي أيضا الى عدم تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه
 الوطنية غير القابلة للتصرف .

ان اسرائيل بتخليها عن جزء من سيناء حصلت في مقابل ذلك على كل ما كانت تريد : الحق
 في أن تحتل الأراضي العربية الباقية ، وضمان بأن كل شيء سوف يتم عمله من أجل الحيلولة دون
 انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، مع أن هذا تم تغطيته بما يسمى بالمحادثات حول الاستقلال
 الادارى للفلسطينيين .

(السيد تيخونوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان هناك أيضا اعمالا عسكرية تجرى في الشرق الاوسط حاليا وتثير القلق . وفي اسرائيل
هناك تدفق للأسلحة الامريكية على هذا البلد ، وبمساعدة ما يسمى الرجعية تبذل محاولات لاجبار
الدول العربية على التخلي عن حقها الاصيل في أن تتصرف في ثرواتها الطبيعية بحرية . ان
الاتفاق المنفصل الذي تم الاتفاق عليه لم يقض اساسا على الاخطار في هذه المنطقة المتفجرة
ولم يقربنا مطلقا من الاعتراف بالمطالب المشروعة للطرف المعنية بل انه قد ادى الى مزيد
من التوتر في الشرق الاوسط وخلق عقبات خطيرة على طريق التوصل الى حل عادل ودائم في المنطقة
بل الحق ان ذلك دفع باسرائيل الى اتخاذ تدابير عدوانية ضد لبنان .
ان واطمئني هذه الصفة يحاولون أن يجعلوها تظهر بمظهر انه في الشرق الاوسط ليست
هناك دول عربية بخلاف من وقعوا على الاتفاق وانه ليست هناك منظمة تحرير فلسطينيه والتي هي
في واقع الامر الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . وانه ليست هناك مشكلة تتعلق بتحرير
كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ . ولكن العرب لن يسمحوا لأنفسهم
مطلقا بأن يستخدموا مخالفات وسوف يشكلون تاريخهم الخاص ، وبغيرهم لا يمكن أن تتم تسوية
سلمية لقضية الشرق الاوسط . ان اية محاولة لاغفال وتجاهل الجوانب الاساسية للحل الحقيقي للمشكلة
أو لابعاد القضية عن مسارها الصحيح ولا تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لاطراف الصراع ، اية
محاولة من هذا النوع محكوم عليها بالفشل وسوف تؤدي ببساطة الى تعزيز عدم الاستقرار في المنطقة
وسوف تهدد السلم .

وحتى تجرى تصفية آثار العدوان الاسرائيلي لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق
الاوسط ، ولقد أكد على ذلك مرة أخرى المشاركون في أعمالنا . فلا بد من التوصل الى تسوية
شاملة الى هذه المشكلة باشتراك كل الاطراف المعنية من أجل التوصل الى مثل هذا الحل بما في
ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها . والاساس لمثل هذه التسوية يمكن ان يكون انسحابا كاملا من
جانبا اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الوطنية
للسبب العربي الفلسطيني بما في ذلك حق هذا الشعب غير القابل للتصرف في أن ينشئ دولته
المستقلة الخاصة به . وأيضا نضمن لكل الدول في الشرق الاوسط وجودا مستقلا وآمنا . مثل هذه

التسوية ستكون في مصلحة كل الدول والشعوب في المنطقة ، وهذا ينطبق بنفس القدر على شعب اسرائيل الذي أصبح ضحية للنظرية العنصرية ، والاتجاهات العسكرية التي تطبقها حكومته . ان الواجبات الخارجية لهذه الدولة الاسرائيلية العسكرية تتجاوز اجمالي الناتج الوطني وهذا مثل لم يسبق له مثيل للاتجاه العسكري في اية دولة من الدول . وهذه المناقشات ، وأيضا المناقشات التي جرت مؤخرا حول مسألة فلسطين قد أظهرت أن الغالبية العظمى من الدول تؤيد فعلا القضية العادلة للشعوب العربية ، وكلما زاد التضامن الذي تبديه الدول العربية مع بعضها البعض زادت قوة القوى من أجل التعاون والعمل البناء والتفاهم مع كل القوى التقدمية في العالم وزادت سرعة التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، على أساس الخطوط الجماعية من جانب كل الاطراف المعنية بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني البطل الذي كان ولسنوات طوال ضحية للمبادئ الصهيونية . ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية شأنها شأن الدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية ايدت دائما الشعوب العربية في نضالها العادل من أجل القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي وضد الاملاء الامبريالي الذي تفرضه الاطراف مما يتعارض ومصالح الشعوب العربية . ان الامم المتحدة وهدفها الاساسي أن تحافظ على السلم والامن الدوليين وقفت دائما الى جانب الشعوب العربية التي كانت ضحية للعدوان الاسرائيلي وأيدت اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . هذا هو الهدف الذي يجب ان تتحرك نحوه مقرراتنا هذا العام ويجب أيضا أن ندين الاتفاقات والصفقات المنفصلة ، ويجب أن نؤكد من جديد المبادئ العادلة لتسوية عامة وشاملة للموقف في الشرق الاوسط . ان المبادئ التي تم تأييدها دائما من جانب الامم المتحدة في الماضي هي التي يجب ان نسير عليها .

السيد جاسم جمال (قطر) : لقد مرت مشكلة الشرق الاوسط خلال الاثنتي عشرة

عاما الاخيرة التي عانت خلالها المنطقة من ويلات حربين ، بعدة مراحل اتخذت خلالها محاولات التوصل الى تسوية دائمة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي مسارات متباينة أحيانا ومتضاربة أحيانا أخرى . ولا ريب ان ان جميع هذه المحاولات لم تحقق حتى الآن غايتها المنشودة ، الا وهي

التسوية الشاملة لهذا النزاع ، وليس هناك من تفسير فيما يبدو ، لتغيير هذه الجهود الا لأنها ركزت على معالجة جزء بسيط من كل متشابك ومعقد ، أى ان هذه المحاولات تناولت المسرّض دون الجوهر .

فما لا شك فيه أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي . ومن التبسيط المخل بحقائق الامور محاولة تصور هذا النزاع بأنه خلاف على حدود هنا وهناك ، ولكنه في الاصل قضية شعب حرم من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة التي أقرتها له منظمة الامم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الاخرى .

ان مشكلة الشرق الاوسط ان ، ليست وليدة العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية في حزيران / يونيه ١٩٦٧ والذي مكّنها من احتلال سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، بل ان هذه المشكلة لم تبدأ بانشاء دولة اسرائيل في فلسطين العربية ، ولكن هذه المشكلة قد بدأت بالفعل مع بداية التخطيط الصهيوني لانشاء دولة اسرائيل في فلسطين العربية . فبعد الحرب العالمية الأولى فتح الانتداب البريطاني ابواب فلسطين للمهجرة الجماعية اليهودية في أوروبا تنفيذاً لوعد بلفور الاستعماري . وخلال ثلاثين عاماً قبل عام ١٩٤٨ ، تمكن الانتداب البريطاني من خلال قمع الشعب الفلسطيني الاعزل ومن خلال مساعدة المنظمات الصهيونية الارهابية من اقامة الكيان السياسي الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني وعلى حساب الارض الفلسطينية .

وقد ادعت المنظمة الصهيونية العالمية انها قبلت مشروع التقسيم غير العادل لفلسطين في عام ١٩٤٧ ، في الوقت الذي صممت فيه على عرقلة اقامة دولة عربية فوق الارض التي حددها نفس المشروع ، وقد صرح موسى ديان ، في حيفا عام ١٩٧٣ ، بأن داغيد بن غوريون لم يقبل ابداً بمبدأ التقسيم . وقال انه اراد من التقسيم قاعدة انطلاق تثبت فيها اقدامنا ثم ننتقل الى رقعة جديدة وهكذا .

ولا أحسب أننا في حاجة الى القول بأن تاريخ اسرائيل ترجمة عملية لهذا التفكير التوسعي الذي عمّر عنه بن فوريون ، فها هي اسرائيل اليوم ، لا تحتل كل أرض فلسطين بحسب ، ولكنها تحتل أيضا أراضي بلدين عربيين ، وتتخذ من جنوب لبنان مرتعا تعبت فيه قواتها المسلحة المعتدية وقتما تشاء ، منتهكة حرمة وسيادة بلد عضو في منظمة الأمم المتحدة ، تحت ستار مطاردة الفلسطينيين .

ان الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط ما زال يشكل تهديدا خطيرا لسلام العالم وأمنه فهو معرض بشكل دائم لنشوب حرب جديدة بسبب اصرار اسرائيل على التمسك بسياسة العدوان والتوسع ، واقامة المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس . وان الدعم العسكري اللامحدود الذي تتلقاه اسرائيل من بعض الدول الاعضاء يشجعها على الاستمرار في هذه السياسة المغامرة .

ان قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٧ ، والتي أكدت قرارات قمة عدم الانحياز ، وقرارات مؤتمر الدول الاسلامية ، ومنظمة الوحدة الافريقية والقمة العربية ترسم الطريق الصحيح وتضع الأساس لحل هذه المشكلة حلا شاملا وعادلا ، لذلك يتعين على الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، أن يأخذوا على عاتقهما مسؤولية تطبيق هذه القرارات على الفور .

لقد أكدت دولة قطر ، وما زالت تؤكد ، في كل مناسبة المبادئ الأساسية التي يجب أن تتحقق كشرط أساسي لتحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ولن نمل التأكيد على هذه المبادئ ، ما دام العدو الصهيوني متمسكا باحتلاله الأراضي العربية وانكاره الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ويأتي في مقدمة هذه المبادئ انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة بما فيها حق العودة الى وطنه وتقرير مصيره واستقلاله وسيادته الوطنية بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) .

وهناك حقيقة تاريخية هامة لا بد من الاعتراف بها ، بل واعتبارها نقطة انطلاق لأية جهود من شأنها أن تؤدي الى التسوية الشاملة المنشودة . وهي أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وهي السبب الأساسي والمباشر للنزاع العربي الاسرائيلي . وبما أن القضية

الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط كل لا يتجزأ فان الحلول والتسويات الجزئية لا يمكن أن تنجح في حل المشكلة . لذلك فان التسوية الشاملة والعادلة تتطلب كشرط أساسي لا مكان تحقيقها ، اشتراك جميع الأطراف المعنية ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية ، فهي الطرف الوحيد الذي يملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، ولا يحق لأحد سواها أن يتحدث باسم هذا الشعب ، ومن ثم كان لها حق الاشتراك كطرف متساو وكامل في أية مفاوضات لحل مشكلة الشرق الأوسط .

ان دولة قطر ، التي ترفض التفريط في أي شبر من الأراضي العربية المحتلة ، شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى ، بل ودول العالم أجمع تقريبا لتؤكد من جديد ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومن ثم يجب على اسرائيل الانسحاب منها واعادتها الى السيادة العربية بموجب قرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ المعتمد في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ و ٢٢٥٤ . وقرارات مجلس الامن : ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) . ان كل الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة غير قانونية مما يستوجب ازالتها فورا بموجب قرار مجلس الامن ٤٤٦ (١٩٦٩) .

اننا نؤكد هنا ، كما أكدنا في مناسبات سابقة ، ان اتفاقيات كامب ديفيد لا يمكن أن تكون اطارا صالحا لحل مشكلة الشرق الأوسط حيث انها تتجاهل العناصر الأساسية في النزاع العربي الاسرائيلي وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، كما تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية وترفضها الأغلبية الساحقة لدول العالم .

ان حكومة قطر تعلن التزامها الكامل بقرارات مؤتمرات القمة العربية ، ومؤتمرات الدول الاسلامية ، ومؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز وتتمسك بموقفها الثابت من حل النزاع في الشرق الأوسط حلا شاملا وعادلا .

كما ان بلادى تؤكد على تأييدها الراسخ ودعمها المطلق لجمهورية لبنان الشقيق ووحدة أرضه وشعبه واستقلاله وسيادته الوطنية وتشجب بقوة الاعتداءات الوحشية المتكررة التي تشنها اسرائيل عليه سعيا وراء تمزيقه والسيطرة على أجزاء من أرضه .

واننا نعرب عن استنكارنا وشجبنا للممارسات العنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال

الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعمليات اغتصاب الأراضي ، واقامة المستعمرات ، وعمليات ملاحقة السكان الفلسطينيين وقادتهم باجراءات القمع والطرده التعسفية .

ان التعاون المتزايد بين النظام الصهيوني العنصرى في منطقتنا العربية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وخاصة في مجال التسليح النووى ، يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لشعوب افريقيا والشرق الاوسط ، بل لشعوب العالم أجمع . وان مجلس الأمن مطالب أن يتخذ كـال الاجراءات الكفيلة بوقف هذه التهديدات الخطيرة ، كما أن دول العالم مدعوة الآن لأن تفرض المقاطعة الشاملة على هذين النظامين واجبارهما على التخلي عن السياسات العدوانية والعنصرية التي لا مناص من أن يفضي استمرارها في النهاية الى كوارث خطيرة بالنسبة لشعوب العالم .

لقد كتب على شعوب منطقتنا العربية لسنوات طويلة أن تتركس جهودها ومواردها للدفاع عن وجودها أمام العدو وأن وأطماع التوسع الصهيوني الاستعماري . ومن حق جميع شعوب المنطقة أن تتخلص من التهديد والعدوان ، وأن تتركس جهودها في ظل السلام للبناء والتطور الاقتصادي والاجتماعي وخلق مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة . كما ان من حق شعوب العالم أن تتخلص من كابوس التوتر في تلك المنطقة الحساسة والذي يعرض التعايش السلمي العالمي للمخاطر . ان المجتمع الدولي مطالب اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يبادر الى بذل كل جهد ممكن في سبيل تسوية مشكلة الشرق الأوسط بالتوصل الى الحل العادل لقضية الشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ان الكفاح الطويل المرير الذي خاضه هذا الشعب والتضحيات الجسيمة التي قدمها في سبيل الحصول على حريته واستقلاله بدأت تعطي ثمارها . اننا نقف بقوة مع هذا الشعب المكافح المصمم على النضال حتى يستعيد كامل حقوقه المشروعة ، كما نتطلع معه الى مستقبل يسوده السلام والعدل .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان المناقشات التي دارت خلال الأسبوع الماضي بشأن القضية الفلسطينية قد ساعدت جمعيتنا على ان تترك بصورة أكبر ، الأهمية البالغة التي يتسم بها الموقف في الشرق الأوسط وضرورة مواصلة المضي في شجب السياسة العدوانية للصهاينة الاسرائيليين وللدولتين العظميين الامبرياليين في هذه المنطقة .

ان الموقف في الشرق الأوسط مازال متفجرا منذ فترة طويلة ، ويشكل اليوم مصدرا خطيرا للتوترات ، وتهديدا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره . ولا بد من القول بدايعة ، ان اعداء الشعوب العربية وجميع شعوب الشرق الأوسط ، وهم الامبرياليون الامريكيون بصفة خاصة ، يعملون على القيام بلعبة خطيرة في هذه المنطقة من خلال اثاره الاضطرابات والتهديد باثارة أحداث جسام .

ان الأسباب الرئيسية العميقة للموقف الخطير الذي يسود الشرق الأوسط ، كانت ولا تزال هي : العدوان الامبريالي الصهيوني المستمر ضد الشعوب العربية ولا سيما الشعب الفلسطيني ، والسياسة العدوانية والتدخل من قبل الدول الكبرى وبخاصة من الدولتين العظميين الامبرياليين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل تحقيق الهيمنة واقتسام مناطق النفوذ في هذه المنطقة .

ان أطماع الاحتكارات الرأسمالية والقوى الامبريالية مازالت تتجه نحو الشرق الأوسط . ان كلا من الدولتين العظميين لها تطلعات أساسية تتمثل في السيطرة على المواقع الاستراتيجية في ملتقى القارات وعلى مصادر البترول العربية .

ولهذا الغرض ، فان العديد من الامبرياليين والاحتكارات الرأسمالية قد استثمروا في الشرق الأوسط ورؤوس أموال ضخمة للحصول على أرباح خيالية وأرسلوا القوات المسلحة للاستيلاء على هذه الثروات من مالكيها الحقيقيين . ولهذا الغرض أيضا ، فان الدولتين العظميين والقوى الامبريالية تسعى الى خلق جو يسوده التوتر واشاعة عدم الاستقرار والحفاظ على بعض الهياكل التي تتعاون مع الاحتكارات وتساعد على استغلال الجماهير العاملة في مختلف البلدان العربية . ولهذا الغرض كذلك ، فان الأعداء الامبرياليين والاشتراكيين الامبرياليين والصهاينة يعملون بمختلف الأساليب على خلق المطالب العادلة للشعوب العربية والحيلولة دون ممارستها لسيادتها الوطنية الحقيقية على جميع القطاعات وفي مختلف المسائل التي تهمها . ومن أجل ممارسة هذه السياسة على أفضل الوجوه ، تم خلق اسرائيل واستخدمها كأداة موية للامبريالية العالمية بشكل عام وللامبريالية الامريكية بشكل خاص .

ومن أجل ذلك ، فان اسرائيل مازالت هي الحارس الذي يخدم مصالح الاستعمار الجديد للولايات المتحدة ، وعقبة كبيرة في طريق تقدم الشعوب العربية . ان هذا الدور الذي تلعبه اسرائيل من أجل خدمة النوايا الامبريالية ومن أجل تحقيق مخططات الدولتين العظميين الامبرياليين قد اتاح لها المساعدات السخية العسكرية والسياسية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن المستفيدين من السياسة المناهضة للعرب ، ومن الاشتراكيين الامبرياليين السوفيات * .

وهكذا فان النضال ضد الاستعمار الصهيوني الامبريالي ضد سياسة الهيمنة التي تتبعها الدولتان العظميان من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة بواسطة اسرائيل واعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الذي اغتصبت أراضيه بواسطة الصهاينة ، يمثل المشكلة المشتركة

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد اويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) .

للشعوب العربية . ان شعوب البلدان العربية تعاني من مشكلات خاصة ولها خلافات ، ولكن في سباق النضال من أجل تسوية المشكلة المشتركة فان وحدة هذه الشعوب وتضامنها يصبحان من الأمور الأساسية . ومن أجل هذا السبب فان اعداء هذه الشعوب من الصهاينة والامبرياليين والاشتراكيين الامبرياليين ، قد جعلوا من هذه الوحدة هدفا لهجمات شرسة على الشعوب العربية . ولا بد من أن نسجل بايجاز أن الموقف السائد حاليا في الشرق الأوسط - على عكس مزاعم الامبرياليين والاشتراكيين الامبرياليين - قد أعد له منذ وقت طويل من قبل اعداء الشعوب العربية . ان هذا يعتبر تأييدا خطيرا للنشاط العدواني التأمري الطويل الذي يشنه الصهاينة الاسرائيليون بمساعدة الامبرياليين الامريكيين والاشتراكيين السوفيات ضد الشعوب العربية .

وفي ضوء الأحداث الأخيرة التي استجدت في الشرق الأوسط ، نستطيع أن ندرك ان تحذيرات الأصدقاء المخلصين للشعوب العربية كانت حقيقية حيال النوايا الصهيونية الاسرائيلية ونوايا الدول الكبرى الامبريالية من أجل استمرار العدوان وتقويض الوحدة العربية وتصفية القضية الفلسطينية .

ان الصهاينة الاسرائيليين ، قد أفادوا بشكل كبير من المنافسات والمزايدات المفاهضة للعرب التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتكثيف نشاطها العدواني ، وتشديد الموقف المعادي للعرب ، وعرقلة التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط من أجل تحقيق مآمهما ، وتجريد الأراضي العربية المحتلة من طابعها القومي ، ومد نطاق العدوان الى جنوب لبنان ، وذلك من أجل تحقيق حلم اسرائيل الكبرى .

ان الأحداث الأخيرة التي وقعت ، هي نتيجة مباشرة للتآمرات والمخططات الأمريكية والسوفياتية لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب في الشرق الأوسط من أجل أن يتم ذلك بصورة منفصلة أو بصورة مشتركة تحقق لهما دور الحكم في الشؤون الداخلية لهذه المنطقة من العالم .

ولهذا الغرض ، فقد قيل ان الدولتين العظميين على مر السنين قد حاكتا سلسلة طويلة من المخططات مثل مشروع " روجرز " أو " جروميكو " وفكرة مؤتمر جنيف الذي دعا اليها الاتحاد السوفياتي ودبلوماسية الخطوة خطوة الأمريكية الى أن وصلت أخيرا الى الاعلان المشترك الأمريكي السوفياتي في اول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ . وفي ضوء هذه المخططات وقعت أحداث جسام ،

وتم ضرب المقاومة الفلسطينية في ظهرها ، واستحال لبنان الى ميدان صراع وتم تحطيمه وتعرض الى ويلات لا مثيل لها .

ووراء هذه الخطط التي أعدتها الدولتان العظميان ، فان كلا من الدولتين العظميين قد أعدت سرا خططاً أخرى . وفي هذا الميدان تم الاعداد لكامب ديفيد ، ذلك الاطار للتسوية المزعومة التي تشدق بها الامبرياليون الامريكيون ، ولكنها انتقدت من الاشتراكيين الامبرياليين السوفيات . ان الولايات المتحدة حاولت منذ وقت طويل ان تعلي تسويتها بالنسبة الى الشرق الأوسط واغتتبت الفرصة لكي تصبح الحكم الوحيد في الصراع بين اسرائيل والبلدان العربية .

ان الاتحاد السوفياتي قد خاض حملته للمعارضة وزعم أنه مدافع عن القضية العربية ، وان هذا الموقف يعزى الى ان الاتحاد السوفياتي قد رأى أن مصالحه تهددها المحاولات السياسية والديبلوماسية الامريكية والاطار المزعوم للتسوية الذي تم تحديده في كامب دافيد وفي جنيف والاتفاقية المنفصلة التي تم توقيعها تحت رعاية واشنطنون دون موسكو . وان اتفاقات كامب دافيد قد عقدت الموقف في الشرق الأوسط وأصبحت تسويته أكثر صعوبة ، وان الشعوب العربية والرأي العام العالمي مازالا يريان في ذلك ضربة موجهة الى قضية تحرير الاراضي العربية المحتلة والى تسوية المشكلـة الفلسطينية ودعم سياسة الصهاينة الاسرائيليين الامبرياليين الامريكيين .

ان أعداء القضية العربية يصرون على قولهم المزعوم بأن الموقف في الشرق الأوسط قد دخل بالفعل في مرحلة جديدة وان كافة الفرص والاسس من اجل اقرار السلام قد توفرت ، وعليه فانهم يوجهون هجمات ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وحتى الامم المتحدة مهددين اياها بأنها تقوض عملية السلام والتسوية السلمية . ان النداءات الرامية الى عدم تفويت هذه الفرصة والافادة من الموقف المواتي المزعوم ، انما ترمي الى صرف النظر عن الواقع وعن الجرائم التي تقترف ضد الشعوب العربية وارغامها على التضحية بحقوقها من أجل ارضاء الصهيونية والامبريالية . ولكن كيف يمكن أن نقبل أن موقفاً جديداً غداً سيسود الشرق الأوسط اذا لم يكن أي شيء قد تغير؟ وان انعكاسات الصراع قد اختلفت ومن يستطيع أن يصدق أن السلام قد أصبح في متناول اليد بينما نرى الصهيونيين الاسرائيليين لم يقلعوا عن سياساتهم العدوانية أو اطماعهم التوسعية وانهم يصرحون بصلف انهم لا يعتزمون الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ولن يكفوا عن اعتداءاتهم ضد الفلسطينيين ؟ ان الشعوب والرأي العام لا يمكن لهما أن يقبلا مثل هذا التلويح المزعوم بالسلام حينما يتصاعد التوتر ؟

ان الامبريالية الامريكية قد عجلت بالمباحثات التي أفضت الى اتفاقية منفصلة بعد الهزيمة الساحقة التي منوا بها بعد سقوط نظام شاه ايران ، ذلك النظام الذي كانت تؤيده الولايات المتحدة والذي كان يشكل الدعامة والحارس الذي يدافع عن مصالح الامبريالية في الشرق الأوسط . ان الولايات المتحدة قد عملت بصورة محمومة لتصحيح موقفها الذي تزعم مع محاولة تعزيز المواقف الصهيونية الاسرائيلية وخلق مشكلة جديدة للبلدان العربية .

وفي الآونة الراهنة ، فان الامبرياليين الامريكيين يعكفون على انكفاء الحقد ضد ايران ، وبصفة خاصة حقد البلدان والشعوب العربية وقد عبأوا كل دعايتهم من أجل خلق جو من هستريا الحرب لا ثارة مشاعر الشك تجاه قضية الثورة ونضال الشعب الايراني . ان التكتيكات التي تستخدمها الامبريالية الامريكية في هذه الآونة لا تجهلها شعوب الشرق الاوسط ، لقد استخدمت من قبل لارهاب الشعب الفلسطيني وللتأثير على نضاله ولكن ذلك لم ينجح مع استخدام سياسة القوة والابتزاز ضد ايران ، فان هذه محاولة لارغام الشعب الايراني على الاستسلام وارهاب كل شعوب المنطقة . انها حسابات من أجل ضرب عصفورين بحجر .

ان مثال لبنان ساطع وصارخ ويوضح كيف ان الامبرياليين الامريكيين والصهاينة الاسرائيليين لم يتورعوا عن أية محاولة لا ثارة حرب أهلية مع استخدام كل أساليب الاستفزاز بما في ذلك المضاربات حول الخلافات الدينية . وانهم يحاولون من خلال الاستفزازات واثارة الحروب الدينية وقف المد المتصاعد ضد الامريكيين في الشرق الاوسط وبذور الخلاف بين شعوب المنطقة . ان الامبرياليين الامريكيين وغيرهم هم أعداء الشعوب العربية والشعب الايراني سواء كانوا من السنة أو الشيعة أو من المسلمين أو المسيحيين . ان مسألة المعتقدات الدينية لا تعني سوى وجدان وضمير البشر ولهذا فان الامبرياليين يستخدمونها كوسيلة للتفريق بين الشعوب ، ومن الامور التي لها مفرزها أن الصهاينة الاسرائيليين قد قالوا انهم يتطلعون بشغف الى تدخل عسكري امريكي في ايران . ومرة أخرى لدينا دليل ساطع على خطورة الانشطة الامبريالية الصهيونية في الشرق الاوسط .

يقيننا ان الشعوب العربية بالرغم من الصعوبات التي تمر بها فانها سوف تنتصر على أعدائها لانها تناضل من أجل قضية عادلة . ان محاولات التسوية المزعومة أو الجزئية أو المؤقتة التي تحاول التوصل اليها القوى العظمى الامبريالية والصهيونيين الاسرائيليين للدفاع عن مصالحهم انما مصيرها الفشل .

ان مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن تسويتها الا اذا اضطرت اسرائيل الى العودة الى حدودها ووقف اعتداءاتها على الشعوب العربية والاقلاع عن سياستها التوسعية وعن أعمالها التعصبية . ان اقرار السلام والاستقرار لا يتحقق الا باعادة حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية الاخرى ، تلك الحقوق الثابتة واعادة الاراضي التي اغتصبتها اسرائيل . ان السلم والاستقرار يمكن

أن يتحققا حينما تتمكن الشعوب العربية من أن تقطع الطريق على كل تدخل من قبل الدول العظمى الامبريالية في المنطقة . ان الشعب الالباني وحكومته مازالا يؤيدان القضية العادلة للشعوب العربية .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : الموقف في الشرق الأوسط

وفيما يتعلق به تطبعه اتجاهات ثلاثة أساسية . وان ما ينطوى عليه اساسا هو تروى الجوانب الأساسية للموقف في المنطقة كلها نتيجة لسياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها اسرائيل وما وهي سياسة ترفض صراحة أية فكرة تتعلق بالانسحاب من الاراضي العربية التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ . ثانيا ، هناك وعي نامي ومتزايد بالمبادئ التي لا غنى عنها لتسوية هذه الازمة وأساليب وطرق تنفيذ هذه المبادئ . ومن العناصر الايجابية في هذا الصدد تطور الوعي الدولي لصالح التوصل الى تسوية شاملة للأزمة والاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ثالثا ، من الواضح أن هناك احساسا قويا جدا بالاحاح فيما يتعلق بضرورة كل جهد ممكن واتخاذ التدابير اللازمة لتسوية أزمة الشرق الاوسط . والواقع انه اليوم أصبح من الواضح أكثر من أى وقت مضى ان تأجيل مثل هذه التسوية يمثل تهديدا مباشرا بشكل أكبر لسلم وأمن المنطقة ، بل وفيما يجاورها وهو تهديد يزداد حدة لانه يحول المنطقة كلها الى منطقة مواجهة مباشرة لعوامل من خارج المنطقة . كل ذلك يجعل من الواجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة وخطوات من أجل حل هذه الأزمة العالمية . العناصر آنفة الذكر توضح بجلاء ما ينطوى عليه الأمر هنا ، وما الذى يجب عمله من أجل تغيير الموقف بشكل جذرى .

لقد أكدنا بالفعل في مناسبات سابقة أنه في جوهر أزمة الشرق الاوسط تكمن كل المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ومن بينها نجد أن المبادئ التالية هي الأهم : عدم هيازة الاراضي الاجنبية باستخدام القوة ، وعدم الاعتراف بسياسة الوضع البراهن والامر الواقع ، والاعتراف بحق تقرير المصير ، والاعتراف بحق كل الدول والشعوب فلي الوجود الآمن والسلمي ، ورفض الاعتراف بنتائج العدوان ، والحاجة الى حل المنازعات بالطرق السلمية ، وتأييد النضال التحررى للشعوب من أجل التحرر الوطني ، والاعتراف بحركات تحريرها ، وتأييد الدول ضحايا العدوان . ان عدم

احترام واحد فقط من هذه المبادئ يؤدي حتما الى انتهاك المبادئ الاخرى وزيادة الأزمة سوءا ، وهذا يوضح في الوقت نفسه أن احترام كل المبادئ السابقة الذكر هو الطريق الواقعي الوحيد والأساس الوحيد للتوصل الى تسوية شاملة دائمة وعادلة لأزمة الشرق الأوسط .

ولقد أيدت يوغوسلافيا دائما وبقوة هذه المبادئ - في هذه الحالة وكلما وجدنا العدوان وانتهاك الحقوق الأساسية للشعوب تحدث - وكنا دائما نقوم بجهود من أجل التسوية السياسية السلمية لأزمة الشرق الأوسط على أساس المبادئ الثلاثة التالية : أولا ، الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧ . ثانيا ، تحقيق وتنفيذ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك الحق في انشاء دولته الخاصة والحق في العودة الى وطنه والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ثالثا ، حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في تطور آمن ومستقل .

ولقد انطلقنا في تنفيذ المبادئ السابقة من الافتراض المقبول عموما ، وهو أن حلا عادلا لقضية فلسطين على أساس الحق في القابل للتصرف في الاستقلال الوطني ، وهو حق تتمتع به جميع شعوب العالم ، هو لب حل الأزمة . ولقد تأكد ذلك أيضا في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، تلك المناقشة التي كما أكدنا بالفعل في بياننا بشأن قضية فلسطين تعكس بشكل واضح تطورا ايجابيا في العالم لصالح قبول حقيقة أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية لأزمة الشرق الأوسط دون تنفيذ حق الشعب الفلسطيني في أن ينشئ دولته الوطنية الخاصة به .

وهذا في الوقت نفسه يتيح أساسا لمبادئ مشتركة تكون أكثر قبولا للمجتمع الدولي ككل . ولقد بدأ يتضح بشكل متزايد أن الإطار الوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط ، هو الإطار النابغ من تفسير شامل لنص وروح قرارات الأمم المتحدة العديدة ، والمواقف التي اعتمدت في مؤتمرات دول عدم الانحياز . والشئ المشترك في جميع هذه القرارات هو الاعتراف بحق كل فرد بشري في أن يعيش في وطنه ، وحق كل شعب في أن تكون له دولته الوطنية الخاصة وأن يحدد مصيره بحريته ، وحق كل دولة في أن تعيش مستقلة وفي أمن ، وفوق كل شيء الاعتراف بحقيقة أن الالتزام الصارم بهذه المبادئ هو وحده الذي يمكن أن يوفر أساسا واقعا لتسوية أزمة الشرق الأوسط .

ان تسوية شاملة فقط هي التي يحتمل أن تؤدي الى حل عادل ودائم ، وبطبيعة الحال مع اشتراك جميع الأطراف فيها . ان الحلول المنفصلة والاتفاقات المنفصلة خارج سياق وإطار الأمم المتحدة ، لا تؤدي الى سلم عادل ودائم بل على العكس من ذلك فانها تزيد من سوء الأزمة لأنها لا تأخذ في الاعتبار لب أزمة الشرق الأوسط ، وأقصد به الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في

الحرية والاستقلال ، وهو حق لا يمكن أن يكون محل تفاوض . ان التاريخ الماضي والقريب قد أثبت دون أية ذرة من شك أن المفاوضات لا يمكن أن تجرى الا مع حركات التحرر الأصلية ، وهي في هذه الحالة منظمة التحرير الفلسطينية . ان هذه الحقيقة قد اعترف بها أيضا المجتمع الدولي ، بينما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية بسلوكها البناء والمسؤول والنشط في الحياة الدولية عموما . وفي ظل الظروف الحالية ، فاننا نجد أن انكار حق منظمة التحرير الفلسطينية في ان تشارك في المفاوضات يرقى الى رفض العامل الأهم بالنسبة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . والواقع أنه لم يكن في الامكان مطلقا حل صراع ينجم عن عدم تنفيذ حق تقرير المصير دون اشتراك قوى التحرير الوطني الأصلية .

ونود أن نؤكد بصفة خاصة ، على أن الدور الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في حل أزمة الشرق الأوسط ، هو دون شك دور بالغ الأهمية . فالأمم المتحدة قد شاركت بنشاط في حل هذه المشكلة طوال أكثر من ثلاثين عاما ، ولقد كانت عاملا في اطفاء شعلات الحرب ، وشاركت في منع العدوان والحد منه ، وادانة الاحتلال والضم ، والاسهام في القضاء على آثار استعمال القوة . كذلك ، فان القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة كانت كقاعدة عامة موجهة أساسا نحو حل لب الأزمة ، ولقد أصبحت جزءا من تاريخ المنظمة العالمية مع كل الجوانب المحددة للمشاكل والعلاقات التي كانت قائمة عند اعتماد هذه القرارات . ان جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدءا من قرارى الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) الصادرين في عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ على التوالي المتعلقين بإنشاء دولتين وحل مشكلة اللاجئين ، وحتى قرارى مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) و ٢٤٢ (١٩٦٧) المتعلقين بحل مشكلة الافراد المشردين في حرب ١٩٦٧ والطلب الخاص بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) اللذين يعرفان الحقوق الوطنية في القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، كل تلك القرارات قد أكدت على ان القضية الفلسطينية هي لب وجوهر أزمة الشرق الأوسط ، وان جميع الأطراف في الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يشاركوا في عملية صنع السلام . وبالتالي ، فاننا لا زلنا مقتنعين بأن مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تسوى داخل الأمم المتحدة باشتراك جميع الأطراف المعنية بموجب جميع القرارات ذات الصلة الخاصة بأزمة الشرق الأوسط .

ان جميع هذه الأطر وهذه المبادئ ، مجسدة في المواقف المشتركة لدول عدم الانحياز ، التي توفر برنامجا واقعيا وشاملا لحل هذه الأزمة ، وهكذا فان دول عدم الانحياز كانت ولا تزال المؤيدة الأقوى لشعوب تلك المنطقة في نضالها العادل من أجل اقامة سلم منصف ومستقر ودائم . ورغم خطورة الموقف في الشرق الأوسط ، فاننا نشعر بالتشجيع نتيجة للتطور الايجابي الذي حدث في العالم ، بمعنى تزايد الوعي بالحاجة الملحة لتسوية أزمة الشرق الأوسط والتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لها . ان التطورات قد أكدت الواضح ، وأقصد بذلك أن الحلول لا يمكن أن تفرض عن طريق القوة أو عن طريق الاتفاقات الجزئية والمنفصلة . ان التضامن بين الشعوب العربية يتزايد يوما . وقد بدأ يتضح أكثر من أي وقت مضى أن سياسة اسرائيل القائمة على التوسع والسيطرة تعتمد فقط على استعمال القوة كما يتضح من الأعمال العدوانية اليومية ضد لبنان واستعمار الضفة الغربية لنهر الأردن والتدابير الأخرى التي أدانها المجتمع الدولي ، تهدد باثارة صراع أوسع نطاقا لا يمكن التنبؤ بآثاره . وبالتالي فاننا نرى أنه قد آن الأوان بالنسبة لنا لكي نهت على ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة لصالح ما هو عادل وواقعي ودائم ، وضد كل ما هو غير عادل وغير واقعي وعابر ، من أجل أن نسهم في حل عادل يحقق لشعوب هذه المنطقة السلم الذي تتطلع اليه ، وليس ذلك فقط بسبب التزامنا ازاء الطموحات الوطنية التي لم تتحقق للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، وليس فقط بسبب المبادئ والقيم الاخلاقية التي نعتز بها جميعا ، وانما أيضا بسبب التزامنا بقضية السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره ، والتي نعمل جميعا على تحقيقها .

ان يوغوسلافيا ومنذ بداية الأزمة ، قد تضامنت مع ضحايا العدوان أي مع جميع الدول والشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني ، ولقد دعونا دائما الى حل سلمي دائم وعادل وشامل وسوف نواصل جهودنا باستمرار تحقيقا لهذه الغاية ، انسجاما مع سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها تأييدا لجميع الشعوب في نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، وبما يتفق وسياستنا القائمة على مقاومة كل شكل من أشكال التدخل والعدوان .

ونحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد للاسهام بشكل فعال في حل الأزمة التي تهددنا جميعا . ولقد أثبت التاريخ في مناسبات عديدة أنه لا يمكن بناء شيء دائم على القوة والعدوان والاحتلال واخضاع الشعوب . وكلما تم ادراك هذه الحقيقة من جانبنا جميعا بأسرع وقت ، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للسلم في الشرق الأوسط وفي العالم .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان جميع البيانات التي أدلى بها من فوق هذا المنبر ، قد أكدت حتى الآن النتائج التي أشار إليها السيد فالدهايم الأمين العام في تقريره السنوي ، ألا وهي أن الموقف في الشرق الأوسط ما زال عنصرا يؤدي الى عدم الاستقرار بالنسبة للموقف الدولي ككل ، ويشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . ان حكومتي لا يسعها الا أن تعرب عن عميق قلقها ازاء التطورات في هذه المنطقة ، وبصفة خاصة بسبب موقع بلغاريا الجغرافي القريب منها . لقد آن الأوان في اعتبارنا أن نتخذ تدابير فعالة من أجل تفادي التدهور الخطير لهذا التوتر .

ان الدول الاشتراكية قد أكدت مرارا وتكرارا مساندتها لضرورة التوصل الى الطرق والاساليب التي تؤدي الى تسوية هذا الصراع .

ان حقيقة ان قضية الشرق الأوسط قد استمرت هذه الفترة الطويلة في وضع متأزم ، تستدعي ضرورة التوصل الى حل سياسي شامل ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، وهذا هو الطريق الصحيح والوحيد لحل هذه المشكلة .

وغالبا ما نستمع الى ادعاءات كثيرة تقول بأن أسلوب كامب ديفيد خطوة ميدئية تجاه تسوية شاملة للنزاع . وأكثر من ذلك ، فان هناك أولئك الذين ينادون بأنه ليس هناك ما يبرر رفض اتفاقية سلام بالرغم من أنها قد تكون غير كاملة وجزئية في اطارها ، الا أنها تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وتشكل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح . فهل هذا صحيح ؟

ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) وديباجته بصفة خاصة ، تؤكد بعبارة واضحة " عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق الحرب " . ان اتفاقيات كامب ديفيد لا تغفل هذا المبدأ فحسب ، ولكنها أيضا تهدف الى تعديل حدود اسرائيل بحجة ضمان أمنها . ان القطاع العربي من القدس ومرتفعات الجولان التي ضمتها اسرائيل في ١٩٦٧ لم تقع تحت أي حكم من احكام اتفاقيات كامب ديفيد .

لقد أصبح من الأمور الواضحة تماما أن سلاما دائما وعادلا في الشرق الأوسط ، لا يمكن التوصل اليه الا بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، ومن خلال حل للقضية الفلسطينية بصورة تتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان اتفاقيات كامب

ديفيد ، لا تحل القضية الفلسطينية التي هناك اعتراف عام بانها لب نزاع الشرق الأوسط . ان هذه الاتفاقيات لا تقتصر على رفض الاعتراف بالممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، بل تنكر أيضا مجرد وجود هذا الشعب كأمة لها مميزات ، وتقتصر تعاملها فقط مع الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة ، وبهذه الطريقة فان هذه الاتفاقيات المنفصلة تتناقض بشكل صارخ مع قرارات الأمم المتحدة المعروفة جيدا ، ومع الرأي العام العالمي الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، وتتعارض أيضا مع حق هـذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ، وبدلا من ذلك فانها تعطي للشعب الفلسطيني ما يسمى بالادارة الذاتية على الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل . ولوان هذا تم اعتماده بالفعل ، فانه يعني اضعاف طابع الشرعية على الوجود المستمر للقوات المسلحة الاسرائيلية ، واضفاء الشرعية على المستوطنات التي استعمرتها اسرائيل ، بينما يتم العدول كلية عن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته .

من كل هذا ، يتضح منطقيا أن الهدف النهائي لأطراف اتفاقيات كامب ديفيد ، ليس هو اقامة السلم في المنطقة ، ولكن العودة الى عهد التجمعات العسكرية ، واقامة تحالفات عسكرية جديدة . وهذا يؤكد حقيقته المسلك العدواني الاسرائيلي ضد لبنان ، وضد الشعب الفلسطيني . ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تصبو باخلاص الى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . اننا نتطلع بحرارة الى ذلك . وفي اعتقادنا أن مثل هذا السلم لا يتحقق الا اذا ادركت جميع الاطراف المعنية بوضوح ، ان هذا الهدف يتوقف على انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، واحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولة خاصة به ، هذا من خلال ضمان الأمن والوجود المستقل لجميع بلدان المنطقة . ان مثل هذا الحل فقط يمكن أن يكون عادلا ودائما . ان تحقيق هذا الهدف يتطلب الجهود الجماعية من قبل جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني .

وبقدر السرعة التي يدرك بها الجميع هذه الحقيقة ، بقدر ما نقرب الى احلال السلم ، سلم عانت من أجله كثيرا شعوب الشرق الأوسط ، ولديها عظيم الأمل في أن تصل اليه .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : تجي مناقشة الجمعية العامة للوضع في الشرق الأوسط ، في وقت تمر فيه هذه المنطقة الحساسة بمرحلة فاية في الأهمية . ولا نغالي اذا ما ذكرنا أن الأمن والسلم الدوليين مرتبطان ارتباطا عضويا بالوضع في الشرق الاوسط . ان منطقتنا الستين شهدت مولد ثلاثة اديان سماوية الاسلام والمسيحية واليهودية ، يمكن ان تصبح مرة اخرى مصدر اشعاع روحي للعالم كله . ان شعوب المنطقة تتطلع الى يوم يسود فيه السلام ، بحيث تتمتع فيه جميعا بالأمن داخل أوطانها ، وفي مقدمة هذه الشعوب الشعب الفلسطيني الذي عانى لأكثر من ثلاثين عاما من الحرمان من أبسط حقوقه وعلى رأسها حق تقرير المصير ، وهو الحق الذي اصبح من الأمور المقررة والمسلم بها لجميع شعوب العالم .

ولم يكن السكرتير العام مغاليا حينما ذكر في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ما يلي :

” ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تسوية شاملة تشمل جميع أوجه المسألة ، وبالذات موضوع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن البديهي فانه يجب اشترك جميع الأطراف المعنية ”

ان مصر لتتفق تماما مع ما ذكره السكرتير العام ، ان أن السلام الشامل والعادل يجب أن يعم المنطقة كلها بحيث تحصل جميع شعوبها وعلى رأسها ، كما ذكرت ، الشعب الفلسطيني على حقوقها المشروعة . وقد كانت سياسة مصر وكل المبادرات التي قامت بها ، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، تسير في هذا الاتجاه ، ولكن السلام الشامل والدائم لا يمكن أن يتحقق في ظل الاحتلال . ولهذا كان وقوف مصر عبر التاريخ القديم والحديث في وجه الاحتلال الاجنبي ، والاستعمار الاستيطاني هو مسألة مبدأ ، ونضالها لانهاء الأوضاع الظالمة هو نضال لا هوادة فيه . فمصر جزء من العالم الثالث ، عانت من الظلم ما عانى منه الجميع ، ومن هجمات التسلط والاستعمار ما ناضلت في وجهه عشرات السنين ، حتى كانت حرب عام ١٩٦٧ التي مثلت قمة الهجوم الاستعماري على قلعة النضال المصري في سبيل المستقبل الأفضل ، لأمتها العربية ، وقارتها الافريقية ، وللعالم الثالث كله . وكما ذكرت أمام حضراتكم منذ أيام قليلة ، خلال مناقشة بند القضية الفلسطينية ، فانه ما من شعب في الشرق الأوسط تحمل بما تحمل به شعب مصر وشعب فلسطين ، أو عانى ما عانى منه شعب مصر وشعب فلسطين .

وقد كان نضال مصر واضحا سواء حربا أم سلما ، فكما قبلت بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتعاونت مع السفير يارنغ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل تطبيقه ، استخدمت حقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها . وكانت مصر مخلصه للسلام في الحالتين ، فهي لم تتعاون مع المبادرات السلمية لأغراض تكتيكية ، أو للحصول على مكاسب أو مغانم دعائية أو وقتية ، وانما عن اقتناع تام بما نادى به ميثاق الأمم المتحدة ، من ضرورة انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحروب ، وبما نص عليه من فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وفي نفس الوقت لم تقم بالحرب رغبة فيها أو استهدافا لها في ذاتها ، وانما كوسيلة لكسر الجمود الذي حاولوا فرضه من أجل تكريس الاحتلال . ولهذا نجد أن رئيس مصر ، والقوات المصرية تدمر خطط بارليف ، وتعبر قناة السويس ، نـاـدـى

— رئيس مصر — بعقد مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه كافة الأطراف المعنية بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ، لكي يعمل الجميع على اقامة السلام العادل والدائم في المنطقة .

وقد كانت سياسة مصر واضحة : تماها في هذا السبيل ، فلم تتبع أبدا سياسة ذات وجهين ، ولم تقل يوما في العلن ما أنكرته أو ناقضته في الغرف المغلقة ، وهي سياسة تجدون جذورها واضحة جلية في رد مصر على السفير يارنغ ممثل السكرتير العام في ١٥ شباط/فبراير سنة ١٩٧١ ، حينما قلنا وقتئذ أن مصر على استعداد للدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل سنة ١٩٧١ — اذا تحملت اسرائيل بكافة التزاماتها طبقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وانسحبت الى الحدود الدولية لمصر .

وكما تعلمون ، فان اسرائيل رفضت ذلك رفضا باتا في ردها على السفير يارنغ سنة ١٩٧١ . وقد كانت الجمعية العامة واضحة كل الوضوح ، في تأييد مصر وقتئذ حينما عبرت في الفقرة التنفيذية الرابعة من قرارها رقم ٢٧٩٩ الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧١ عن تأييدها الكامل لكل الجهود التي قام بها الممثل الخاص للسكرتير العام ، من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ثم أعربت الجمعية العامة في نفس القرار سنة ١٩٧١ عن تقديرها للرد الايجابي الذي قدمته مصر الى ممثل السكرتير العام ، من أجل اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، ودعت الجمعية العامة اسرائيل الى أن تتجاوب ايجابيا مع مبادرة السلام للسفير جونار يارنغ . وأكدت الجمعية العامة موقفها هذا مرة أخرى في قرارها ٢٩٤٩ الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

ونتيجة لاصرار مصر على موقفها الثابت منذ سنة ١٩٧١ كما ذكرت والمؤيد من الجمعية العامة سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢ ومن كل القوى المحبة للسلام ، ولما قامت به من عمل مشروع لاسترداد أراضيها المحتلة ، قبلت اسرائيل ما سبق أن رفضته في السابق وهو الانسحاب الى الحدود الدولية لمصر . وكان الاقرار بهذا المبدأ بالنسبة لنا مسألة جوهرية لا رجوع فيها ، لانه يؤكد التفسير الصحيح للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ولذلك فان الأساس الذي قبلته مصر في كامب ديفيد هو تطبيق قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بكل أجزائه ، وكذلك نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي .

وكما ذكر وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية أمامكم منذ عدة أسابيع فان هذا الأمر يفتح الباب للتفاوض حول تسوية شاملة يستعيد بها كل طرف حقوقه ، فتستعيد مصر أراضيها ، وتستعيد سوريا أراضيها ، ويستعيد لبنان وحدته الإقليمية ، والأهم من ذلك كله هو أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه في أرضه وفي تقرير مصيره ، وتحصل اسرائيل على أمنها في نطاق نظام أمن متبادل ، وليس بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة .

وعلى هذا الأساس : حضرات السادة ، فان معاهدة مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل ما هي الا خطوة أولى هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة ، ونحو التوصل الى تسوية للنزاع بكافة جوانبه ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان مصر على بينة تامة أن الاطار الذى تم التوصل اليه في كامب ديفيد لا يشكل التسوية النهائية ، ولكن لا شك أنه : أولا ، قد كسر الجمود الذى أحاط بالقضية الفلسطينية . ثانيا ، قد انتزع من اسرائيل التزامات حقيقية لصالح الشعب الفلسطيني ، حينما اعترفت اسرائيل لأول مرة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبضرورة حل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها . ثالثا ، قد وضع أول خطوة بناءة على : الطريق الصحيح للقضية الفلسطينية ، وتسوية النزاع العربي الاسرائيلي طبقا لأحكام الميثاق .

وفي نفس الوقت فان مصر تدين بكل قوة ، ما تقوم به اسرائيل في الاراضي المصرية والفلسطينية المحتلة ، وخاصة انشاء المستعمرات الاسرائيلية ، ومصادرة الاراضي الخاصة المملوكة للمغرب ، والسماح للمواطنين الاسرائيليين بشراء هذه الاراضي ثم أخيرا ، ما أقدمت عليه من اعتقال ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين مثل السيد بسام الشكعة عمدة نابلس . ان كل هذه الاجراءات غير القانونية ، تعرقل ولا شك مسيرة السلام نحو الحل الشامل والعادل .

ان السلام الشامل يقتضي تحقيق أمرين جوهريين : أولا ، الانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضي المصرية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس المصرية . ثانيا ، تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره .

ان مصر تؤيد جميع الخطوات البناءة التي تهدف الى تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة . ولا شك أن فكرة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل تعتبر بمثابة

البداية المنطقية لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة . وفي هذا المجال ، فان وفد مصريود أن يشيد بصفة خاصة ، بمجهودات المستشار كرايسكي ، هذه الجهود البناءة والايجابية ونلاحظ بكل تقدير أن مجهودات المستشار كرايسكي قد تبلورت في صورة عملية في وثيقة هامة تتم تقديمها الى الجمعية العامة مستند A/34/760 . ووفد مصر يقدر مجهودات المستشار كرايسكي كل التقدير ويرجوه كل نجاح في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف المعنية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، التي ذكرها المندوب الدائم للنمسا صباح اليوم أمام الجمعية العامة ، فان وفد مصريود أن يعرب عن الأمل في أن الاقتراح النمساوي الهام سوف يتحول فسي أقرب فرصة ممكنة الى قرار تصدره الجمعية العامة بأغلبية كبرى .

ان مصر لتؤمن - كما ذكر الرئيس السادات في رسالته الى يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني - أنه قد آن الأوان لترجمة هذا التضامن بالقول الى التضامن بالفعل .

وكما ذكر الرئيس السادات منذ يومين أيضا فانه لا يمكن أن نفرط في مبدأ أو نتهاون فسي حق ، لكي يتحقق للسلام مفهوم العدل ، ولا يمكن أن نسعى الى سلام جزئي بعيدا عن الحقوق العربية والفلسطينية ، لكي يتحقق للسلام معنى الشمول .

وسيظل هذا موقف مصر دائما ، حتى تحصل جميع شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني ، على حقوقها وأمنها .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ ما يزيد قليلا على عامين فان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أصدرتا اعلانا مشتركا بالالتزام بالسعي الى تسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط على أساس معقول . وقد بدا في ذلك الحين أنه من الممكن بعد سلسلة من المحاولات الفاشلة ، أن ينخفض التوتر وأن يقل في منطقة التآزم الاساسية هذه . ومع ذلك ، وبعد زيارة لا تنسى ، فان الدولتين المعنيتين في المنطقة التزمتا بأن تسيرا على طريق اتفاقات منفصلة بدلا من السعي وراء تسوية شاملة ، ووجد أحد الموقعين على الاعلان المشترك نفسه على مفترق الطرق ، وهو اما أن يختار حلا شاملا على أساس مبادئ الاعلان المشترك بما يسمح بتسوية دائمة

وشاملة ويستبعد امكانية الحصول على مزايا منفردة في المنطقة واما أن يختار ترتيبا يخدم مصالحه ويرمي الى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية منفردة .
وبعد التوصل الى اتفاقات كامب ديفيد ، فان الطرفين قد وقعا معاهدة سلام منفصلة تحت وصاية أحد الموقعين على الاعلان المذكور . وان التفسير في تفكير هذا الطرف لهو أمر معروف للجميع تماما .

ويثور الآن سؤال حول ما اذا كانت معاهدة السلام المنفصلة قد قربتنا من تسوية حقيقية أو جعلت من تحقيق مثل هذه التسوية أكثر صعوبة . ماهي النتيجة الملموسة لمعاهدة السلام المنفصلة ؟ الرد ليس بالأمر الصعب ، ذلك ان أحد الأطراف الموقعة على معاهدة السلام سوف يستعيد سيادته على حوالي ثلثي أراضيه المحتملة قبل نهاية هذا العام والاراضي الباقية لا يمكن اجلاؤها قبل عام ١٩٨٢ . هذه هي النتيجة التي تحققت وليس هناك شيء أكثر من ذلك . ومن ناحية أخرى ان الفترة التي انقضت منذ التوقيع على المعاهدة توضح ان ما كانت تسعى اليه الأطراف من الصفة المنفصلة هو الابتعاد عن التسوية الشاملة بدلا من الاقتراب منها . وفي رأينا انه من الأنسب أن تتخذ خطوات صغيرة على الطريق الصحيح بدلا من السير على الطريق الخاطئ لأن هذا الطريق يبعدنا تماما عن طريق التسوية الشاملة .

هذا التضارب الهام الوارد في السلم المنفصل يتضح تماما في حقيقة أن الحل الذي تم التوصل اليه لا يتمتع حتى بتأييد تلك الدول العربية التي ترتبط بروابط وثيقة ، سياسية واقتصادية وعسكرية ، مع احدى الدول الموقعة على الاتفاقية . والأكثر من ذلك ان تلك الدول تتحدث اليوم بصراحة أكثر من أى وقت مضى ، منتقدة سياسة الشرق الأوسط التي تتبعها الدولة الكبرى التي ساعدت على التوصل الى السلم المنفصل . وهكذا فان الموقعين على المعاهدة والطرف الثالث الذي عاون على وضع هذه المعاهدة قد وجدوا أنفسهم يواجهون الجبهة الموحدة للدول العربية ، وحلفاءها والاعلبية الساحقة من الدول الاعضاء في منظماتنا . وبمعنى آخر فانهم أصبحوا معزولين في مجتمع الأمم .

واعترافا منهم بهذا الموقف فان الثلاثي السابق الذكر قد اضطر الى أن يخلق اعتقادا بإمكانية التوصل الى حل لمشكلة فلسطين في اطار اتفاق كامب ديفيد برغم الشواهد التي اتضحت بشكل كبير في التطورات الأخيرة والتي مفادها أن اتفاق الاطار ، والسلم المنفصل قد ابتعدا كثيرا عن الحل العادل لمشكلة فلسطين العنصر الاساسي للأزمة . تلك الصكوك المشار اليها والمحاولات التي جرت حتى اليوم تجعل من الواضح أن الكلمة السحرية "الحكم الذاتي" ، كما فسرها الثلاثي، لا تنطبق على الأراضي العربية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني بل تنطبق فقط على سكان هذه الاراضي ، وهذا يرقى الى الضم السريع للأراضي المحتلة وانشاء مستوطنات اسرائيلية عليها وتغيير

طابعها الديمغرافي . ان هذه السياسة غير مقبولة في نظر بلادى ، وهو نفس رأى غالبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وباعطاء مثل هذا التقييم لعناصر المشكلة المطروحة في جدول الأعمال نود أن نعبر عن ايماننا بأن العمل الموحد لمنظمتنا قد يؤدي الى التمجيل بالعملية الخاصة بالتسوية العادلة .

لقد أعلنت حكومة بلادى بوضوح رأينا الثابت بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط وهو أننا نرى ان الموقف في الشرق الأوسط لم تتم تسويته بعد ويشير أخطارا محتملة بالنسبة لسلم تلك المنطقة والعالم كله . ان السلام المنفصل بين مصر واسرائيل قد فشل في تعزيز عملية السعي من أجل سلم عادل التي يكمن طريقها في : (أ) وقف العدوان الاسرائيلي بما في ذلك العدوان ضد لبنان ؛ (ب) اعادة الأراضي التي تحتلها اسرائيل الى الشعوب العربية ؛ (ج) الاعتراف بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ؛ وأخيرا (د) ضمانات لأمن وسلم كل الدول والشعوب في المنطقة بما في ذلك اسرائيل . ونحن نؤمن أن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون عادلا ودائما الا اذا تم التوصل اليه باشتراك كل الأطراف المعنية .

السيد نيسيبوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان اليابان على علم بأن الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط يرتبطان ارتباطا وثيقا باستقرار وتنمية باقي أنحاء العالم حيث أن اليابان تسعى الى استقرارها والى رفاهيتها في اطار عام للسلام والتنمية للمجتمع الدولي ككل . اننا نلاحظ في السنوات الأخيرة ، وعن طريق العلاقات الاقتصادية والسياسية وعن طريق التبادل الثقافي ، فان التكافل بين اليابان وبين دول الشرق الأوسط قد أصبح أكثر عمقا . ان سياسة اليابان المتعلقة بالشرق الاوسط تنبع من خلفيتها التاريخية ولها طابع مميز . انها تتميز باستمرار جهودنا الرامية الى التعاون مع دول الشرق الأوسط في اطار جهودها من أجل التنمية . ان موقف بلادى الأساسي الثابت فيما يتعلق بالشرق الأوسط مبني على الاعتقاد بضرورة تحقيق السلام في المنطقة في أقرب فرصة ممكنة ، وأن هذا السلام يجب أن يقوم على المبادئ التالية :

أولا : ان السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا . وبالرغم

من أن انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، بمقتضى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، قد تم بأسرع ما تحدد ، وان العلاقات بين البلدين يتم تطبيعها الا أننا نعتقد أن معاهدة السلام يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو سلام شامل .

ثانيا ، ان السلام الشامل يجب أن يتحقق عن طريق التنفيذ السريع والكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما في ذلك حق تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ثالثا ، ان أى طريق يؤدي الى هذا السلام يجب أن يدرس مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الأمن المشروعة لدول المنطقة وتطلعات كافة شعوب المنطقة بما في ذلك الفلسطينيين .

وتمشيا مع هذه المبادئ الاساسية فان اليابان على قناعة بأنه لتحقيق سلام مبكر من الضرورى أن تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة . وتعتقد اليابان ان المفاوضات الدائرة حاليا بين مصر وبين اسرائيل بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وفزة سوف تؤثر بشكل كبير على امكانية تحقيق السلام الشامل من خلال هذه العملية .

وفي هذا الشأن يحدونا الأمل في أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف تعترف كل منهما بموقف الأخرى بحيث تتحقق مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام ، وحيث تمتنع جميع الأطراف المعنية عن التصرف بطريقة تؤثر تأثيرا سيئا على جو المفاوضات . ولذلك ، فاننا نعرب عن الأسف لأن إسرائيل لازالت تقيم مستوطنات في الأراضي المحتلة ، مما ينطوي على انتهاك للحقوق المشروعة لشعب فلسطين . اننا نعتقد انه يجب الحرص على ممارسة الفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة لحقوقهم الانسانية .

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نعترف بأن السلام والاستقرار في لبنان ضروريان لاستتباب الأمن في الشرق الأوسط . اننا نعرب عن أسفنا واستيائنا لتكرار هجوم إسرائيل على جنوب لبنان مما يسفر عنه موت الكثيرين ، ويؤدي الى تدبير الممتلكات ، ليس فقط التي يمتلكها اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة وانما أيضا التي يمتلكها سكان آخرون فيها .

اننا نعتقد انه من واجبننا ان نسترعي الانتباه الى أن هجمات إسرائيل المستمرة على جنوب لبنان ، تؤدي الى زيادة عدد اللاجئين وتلقى عبئا اضافيا من الناحية المالية على برنامج وكالة الامم المتحدة لافاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . لكل هذه الأسباب فاننا نناشد إسرائيل أن تمتنع عن القيام بمزيد من الهجمات ضد جنوب لبنان ، كما نناشد الفلسطينيين ضبط النفس بالنسبة لاتخاذ اجراءات قد تؤدي الى تعقيد الأوضاع أو جعلها أكثر سوءا .

ان وفد بلادى يؤيد البيان الصادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر فيما يتعلق ببرنامج العمل لدعم وقف اطلاق النار في جنوب لبنان . اننا نقدر أنشطة الامم المتحدة المختلفة في الشرق الأوسط بما في ذلك دور قواتها لحفظ السلم في لبنان . ان اليابان تحت جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها بمثابرة وشجاعة وباتخاذ موقف مرن مع تجديد التزامها بالسعي لايجاد حل يكون مرضيا للجميع . ان بلادى تحدد هذا الرغبة الصادقة في التوصل الى حل عادل ودائم دون أى تأخير .

وختاماً ، أود أن أؤكد استعداد اليابان للعمل من أجل تحقيق الهدف المشترك ، وهو السلام في الشرق الأوسط ، عن طريق تعزيز التعاون مع دول المنطقة .

السيد فوتشر بيريرا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الحالة في الشرق

الأوسط لا تزال تمثل تهديدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن في العالم في الوقت الراهن . وفي ظل المصالح الاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية التي ينطوى عليها الصراع العربي - الاسرائيلي ، فان هذا التهديد يتعلق ليس فقط بشعوب ودول المنطقة بل يمس المجتمع الدولي بأسره ، ويعرض للخطر جهودنا الرامية الى التوصل الى حياة أكثر سلما وأكثر عدلا وأكثر ازدهارا لدولنا وللأجيال المقبلة .

ولذلك فان من واجبنا أن نواصل ، بصفة مستمرة ، السعي من أجل حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط . وفي هذا السعي لا يمكننا أن نستبعد أية أساليب أو طرقا قد تؤدي الى السلم . واذ نأخذ في الاعتبار تعقد المشكلة والقيم العاطفية التي تنطوى عليها ، فاننا لا يمكن أن نتوقع ايجاد حل سريع أو سهل . اننا نؤمن بأن السلم لن يتحقق الا من خلال عملية تدريجية ، واذ ما أبدت الأطراف المعنية روح التوفيق المطلوبة للقيام بالدخول في حوار مستمر وعبور . ان معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، التي تم التوصل اليها في اطار اتفاق كامب ديفيد ، هي - في رأينا - خطوة أولى في هذه العملية . ان انسحاب اسرائيل من جزء كبير من الأراضي التي كانت تحتلها في سيناء ، ربما يكون أهم تطور ايجابي شهدناه في الشرق الأوسط في السنوات الثلاثين الماضية .

اننا ندرك ان معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية والمفاوضات الجارية حاليا ، يقصران عن أن يكونا هما التسوية الشاملة التي نؤمن بأنها مطلوبة من أجل تحقيق السلم في المنطقة . ولكن لا بد لنا أن نعلق آمالنا على المفاوضات السلمية ، لأننا لا نعرف للحرب بدىلا آخر غير ذلك .

ان السلم بين مصر واسرائيل ، مع ذلك ، لا يحل جميع مشاكل الشرق الأوسط . اننا نود أن نكرر أننا نعتبر أن سلما دائما وعادلا في المنطقة ، لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تسوية شاملة تقوم على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان مثل هذه التسوية يجب ، في المقام الأول ، أن تأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية السياسية غير القابلة للتصرف والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وعندما تحدث وفد بلادى في الأسبوع الماضي أمام هذه الجمعية بشأن قضية فلسطين ، فقد أعلننا بجلاء تام آراءنا بشأن هذه القضية . اننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية ، قضية أساسية بالنسبة

لأى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، وبأن السلم لا يمكن تحقيقه دون اشتراك مباشر للممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني .

ثانياً ، ان هذه التسوية تتطلب الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية . ان حيازة الأراضي باستعمال القوة أمر لا يجوز ، ولا بد لاسرائيل أن تلتزم بمبادئ القانون الدولي ، ليس فقط لمجرد الاعتراف بهذا الهدأ ، وانما أيضا فيما يتعلق باحترام الاتفاقات الدولية ذات الصلة أثناء احتلالها لهذه الأراضي .

وأخيرا ، فان هذه التسوية يجب أن تحترم السيادة ، ووحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، وحق هذه الدول في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها .

ان هذا الاطار الذي حددناه آنفا ، يحظى بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، باعتبار انه من الممكن ان يؤدي الى تسوية سلمية للموقف في الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فان هذا لن يحدث الا اذا حلت روح الحوار والتوفيق محل روح عدم الثقة التي سادت بين دول المنطقة ، ولا يمكن أن ينفذ الا اذا صمت المدافع وسمحت لأصوات جميع الشعوب في المنطقة بأن تسمع .

ان سلما في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق لو ان العنف الأعمى استمر يعصف بأرواح الأبرياء ويقضي عليها ، مكرسا بذلك جوا من الانتقام والكراهية . ان جميع الأطراف يجب أن تفهم انه لن يكون في الامكان التوصل الى حل بالقوة .

ان التسامح ومحاولة التوصل الى تفهم متبادل هما وحدهما اللذان يمكن أن يحققا السلم في المنطقة . ويجب أن يعترف الاسرائيليون بالتطلعات المشروعة والمعادلة للفلسطينيين . ولا بد أن يعترف الفلسطينيون بحق اسرائيل في الوجود ، وبأن تعيش في سلم . أود أيضا أن أعبّر عن قلق بلادى ازاء الموقف السائد في جنوب لبنان . لقد قيل الكثير في منظماتنا عن مأساة الشعب اللبناني . والذي زاد من تعقيد مشكلاته استخدام بلاده كميدان لنضالات بعيدة عن نضالات هذا الشعب . ان سيادة ووحدة أراضي لبنان ، وحرية مواطني هذا البلد في أن يحددوا مستقبلهم بأنفسهم لا بد أن تحترم . ومما يشجعنا أن نرى - كما اعلن الأمين العام في تقريره - وقف إطلاق النار الذي تم ترتيبه في ٢٦ من آب/أغسطس ، والذي استمر حتى الآن .

ولقد آن الأوان لننظر في المسألة بشكل بناء ، وأن نسعى الى حل سلمي يعيد من جديد تأكيد سيادة لبنان على كل أراضيها ونحن نعتبر قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ، وخاصة القرار ٤٥٠ (١٩٧٩) نقطة انطلاق مناسبة . ويرحب وفدى بأية مبادرات يمكن أن تؤدي الى تحقيق السلم في هذا البلد .

ان مستقبل الشرق الاوسط في أيدي جميع شعوب المنطقة . ونستطيع أن نفهم سخط أولئك الذين يشهدون المعاناة والموت كل يوم من جانب اخوانهم . ويمكننا أن نفهم أيضا مرارة أولئك الذين يعانون من المنفى ، ويحرمون من الحصول على هوية خاصة بهم . ولكننا نؤمن بأنه قد آن الأوان لتلتئم هذه الجراح ، والا نفاكها من جديد . ولهذا ، فاننا نناشد الجميع أن يضعوا أسلحتهم جانبا ، وأن يضعوا انحيازاتهم جانبا ، وأن يتخذوا الخطوات اللازمة التي يمكن أن تؤدي الى السلم .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان موقف حكومة رومانيا ازاء

ضرورة ايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، وازاء المبادئ الاساسية لوسائل تحقيق السلم العادل والدائم وهو أمر ذو أهمية حيوية لكافة شعوب العالم قد عبرنا عنه من فوق هذه المنصة ، وفي محافل دولية أخرى في عدة مناسبات . وقد تم ذلك في الكلمة التي أدلى بها وفد رومانيا في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بقضية فلسطين . وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف ، بوضوح ، في الرسالة الاخيرة الموجهة الى رئيس الجمعية العامة والى الأمين العام للأمم المتحدة من قبل

نيكولاى شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين . وقد جاء في رسالة رئيس بلادى أن :

" رومانيا تعمل باستمرار من أجل التسوية السياسية القائمة على التفاوض لأزمة الشرق الأوسط ، ومن أجل تحقيق سلم شامل عادل ودائم يؤدي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلها بعد حرب ١٩٦٧ ، كما يؤدي الى حل مشكلة الشعب الفلسطيني على أساس حقه في تقرير المصير ، وفي اقامة دولة له مع ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة جميع دول المنطقة " .

وكما يعلم الجميع ، فلقد أعربت رومانيا بوضوح منذ نشوب حرب ١٩٦٧ عن اقتناعها بضرورة تسوية المشاكل التي تواجهها شعوب الشرق الأوسط والتي تنطوي على خطر على السلم والأمن الدوليين ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا عن طريق تسوية سلمية عادلة تتماشى مع مبادئ الميثاق ، ومع المصالح الأساسية للأطراف المعنية .

ان تطور الأحداث في الشرق الأوسط ، خلال العقود الثلاثة الماضية يبين بطريقتة واضحة وأكيدة ، أن اللجوء الى القوة والى الحرب ، بدلا من أن يساهم في حل الخلافات القائمة فانه يعقد الأمور ويؤدي الى تدهور الحالة ، وهي خطيرة بما فيه الكفاية ، ويسفر عن أسباب جديدة للنزاعات المسلحة . لذلك ، فان رومانيا تعتبر أن الحل السياسي القائم على التفاوض هو السبيل الوحيد لاستتباب الأمن الدائم الذى يمكن جميع شعوب المنطقة من تكريس جهودها ومواردها لتعزيز استقلالها الوطني ، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الواضح أن تسوية في الشرق الأوسط ، لكي تكون دائمة ، فانها يجب أن تكون عادلة ومنصفة وقائمة على مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، ومتماشية مع مصالح كل دولة في المنطقة ، وتطلعات شعوبها المشروعة .

وفي ضوء موقفنا المبدئي ، الذى يعتبر أن احتلال أراضي الدول الأخرى بالقوة أمر غير جائز ، وأنه يتعارض مع جميع قواعد القانون والاخلاقيات الدولية ، فلقد نادى رومانيا ولا تزال بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ .

وفي نفس الوقت ، وحتى تكون التسوية قابلة للاستمرار ، وكما أعلننا فانه من الضروري

تفهم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وفي إقامة دولة مستقلة له ، وضمان ممارسة هذه الحقوق .

وانطلاقاً من هذه الفكرة ، فإن رومانيا سواء في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى وفي اتصالاتها الدولية العديدة قد أيدت الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني ، مع ضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في المفاوضات الرامية إلى تسوية شاملة للأوضاع في الشرق الأوسط .

وكما أعلننا في الأسبوع الماضي ، من هذه المنصة ، فإن حكومة رومانيا على اقتناع راسخ أنه بغير حل مناسب لمشكلة الفلسطينيين لن نتمكن من تحقيق السلم والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط .

وأخيراً ، فلقد اعتبرنا ولا نزال أن أساس أية تسوية سلمية في الشرق الأوسط يكمن في ضمان الحق الثابت لكل دولة في المنطقة في الاستقلال والسيادة . وقد اعتبرنا دائماً ، أن الأمن الحقيقي لكل دول المنطقة لا يمكن أن يكفل ، إلا عن طريق إقامة وتطوير علاقات التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين دول المنطقة .

كما أعلننا أن رومانيا تؤيد الاستبعاد النهائي لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، كما تؤيد تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية . إن النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتسنى من هذه القاعدة . وفي ضوء الخبرة المكتسبة من تاريخ المنطقة ، فلقد اتضح أن استخدام الوسائل العسكرية لا يساعد على حل النزاعات بين الدول ، ولا يحقق السلم والأمن الدائمين .

ولذلك ، فإننا نؤيد التفاوض بين أطراف قضية الشرق الأوسط ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك ، بصفقتها الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الفلسطيني . إن أية بنية للسلم في الشرق الأوسط لن تكون دائمة ، فإنها يجب أن تحظى بتأييد جميع شعوب المنطقة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني . ومن الواضح أن مثل هذا التأييد لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق مشاركة جميع الأطراف المعنية ، دون أي استثناء ، في المفاوضات وفي صياغة الالتزامات والتعهدات النابعة من تسوية سلمية مستقبلية في الشرق الأوسط .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يبدو لنا من المؤكد ان اقتراح وفد النمسا الموزع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢٥ من جدول الأعمال والذي يؤكد أن التسوية الشاملة لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق التفاوض المباشر بين كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . هذا الاقتراح يستحق الدراسة المتعمقة .

وكدولة على مقربة من الشرق الأوسط فان رومانيا تشعر بالقلق البالغ ازاء الاوضاع الخطيرة الراهنة في هذه المنطقة . واننا نعتبر ان الوضع السائد حالياً في الشرق الأوسط يتطلب أن تلعب الأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية في ايجاد حل للنزاع كما يتطلب منها أن تتصرف بحماس أقوى لتحقيق هذا الهدف الهام بالنسبة للسلام والوفاق والتعاون الدولي .

وفي رسالة رئيس رومانيا الموجهة الى رئيس الجمعية والأمين العام ورد ان بلادى تعتبر اليوم أكثر مما مضى انه من الضروري مضاعفة الجهود والعمل بحزم متجدد لايجاد الطرق والوسائل التي تمكن كافة الدول والأطراف المعنية من المشاركة في حل مشاكل المنطقة . وتحقيقاً لهذا الغرض من المهم تحت اشراف وبمشاركة الأمم المتحدة ان ينظم اجتماع دولي اما باستئناف مؤتمر السلام في جنيف أو عن طريق اجتماع آخر تشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد والمعترف به لشعب فلسطين ورئيساً مؤتمر جنيف ، اى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبمشاركة دول اخرى اذا لزم الأمر . وفي رأينا أنه من الضروري لاحلال السلام في الشرق الأوسط أن نعمل بصورة أكثر حسماً لكي نضع حداً للحالة المقلقة السائدة في لبنان ولضمان وحدة أراضي واستقلال هذا البلد .

ومن المؤكد أن حل مشاكل الشرق الأوسط سيكون له أثر ايجابي عميق على الجو الدولي كما أنه يساهم في تعزيز الثقة بين الشعوب ودعم الاستقرار والانفراج والسلم الدولي . وكما حدث في الماضي فان رومانيا سوف تعمل على تشجيع وتأييد أية مبادرة من شأنها المساهمة في ايجاد حل شامل وعادل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط واحلال السلام الحقيقي في هذه المنطقة وبالتالي تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي .

السيد سمير شهابي (المملكة العربية السعودية) : بسم الله الرحمن الرحيم . نعود

الآن الى بحث الحالة في الشرق الاوسط ، انها جانب آخر من جرائم الصهيونية ، يشمل خـ

المواثيق ، والاعراف الدولية ، واغتصاب بلاد الناس ، وأوطانهم ، وتشريد المواطنين ، والحلول
مكانهم ، والاعتداء على حقوق البشر ، الانسانية ، والدينية ، والمادية ، والمعنوية ، والعدوان
على البلدان المجاورة .

هذه المشاكل كلها أوجدوها وسوها اسرائيل ، وأحد فصولها هو موضوع معالجتنا اليوم ،
مشكلة الشرق الأوسط .

اسرائيل ، عبارة عن مشاكل متشابكة ، كلها من اختصاص المحاكم ، وهيئات القضاء ، وفض
المنازعات ، ولجنة حقوق الانسان ، والمؤسسات المعنية بالقضايا السياسية ومجالس الحفاظ على الأمن
وحفظ السلام . وليس في سلوكها ناحية واحدة متمشية مع القانون ، وحتى قرار الجمعية العامة رقم
١٨١ ، الذي نص على اقامتها ، هو قرار مخالف للقانون والطبيعة ولا يصمد لامتحان ميثاق الأمم
المتحدة اسلوبا أو موضوعا ، حتى هذا القرار ، خرقت اسرائيل نفسها ، وارتكبت فيه الفضائح الدولية .
ان بند الشرق الاوسط ، المستجد بعد عام ١٩٦٧ يبرز صورة الشر الاسرائيلي ، بعد
بنود فلسطين واللاجئين وحقوق الانسان ، لأن اسرائيل وهي حقيقة المرض ، وبموازرة قوى ساعدتها
على الشر ، قد توسعت في طغيانها من فلسطين الى خارج فلسطين عام ١٩٦٧ ، فاصبحنا نعالج
قضايا متشعبة ومتعددة ومنها قضية الشرق الأوسط .

ولست متفائلا بالنسبة لنوايا اسرائيل ، لو ترك الأمر لها ، لأن مجرد الاستماع الى مسؤوليها ،
والى مندوبيها في الأمم المتحدة ، وهم يتمسكون بالباطل ، ويفالطون في الواقع ، ويتجاهلون القوى
الحقيقية في صلب القضية الفلسطينية ، يخدعون أنفسهم ويخدعون يهود العالم معهم ويفششون
اصدقاهم القليلين ، يجعلوننا ندرك أنهم جعلوا الحلول العادلة الممكنة بعيدة المنال ، وندرك
أيضا أنهم سيستمرون في طغيانهم وظلمهم وتخريبهم الى مرحلة سيستحيل فيها على قوى الحق
الفلسطيني أن تقبل معهم فيما بعد بالحلول الممكنة اليوم ، وحينها سيفقدون حتي التنازلات التي
تقدمها لهم مقررات الأمم المتحدة التي يخرقونها ويرفضونها الآن .

تأملوا أيها السيدات والسادة كم تشغل جرائم الفئة الصهيونية في فلسطين دول العالم
وهيئاته الدولية ، بالاضافة الى الجمعية العامة . فهناك لجنة منبثقة عن هذه المنظمة الدولية
تنظر وتحقق في جرائم اسرائيل تجاه ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهناك

هيئة تحقق في جرائم اسرائيل ضد حقوق الانسان في فلسطين ، وهذالك مجموعات عسكرية من الأمم المتحدة تقف على الحدود التي احتلتها اسرائيل والتي تهدد منها أمن اراضي المنطقة . ومجلس الأمن الذي ينعقد مدار السنة لا ينفك ينتهي من اجتماع لمعالجة حالة من جرائم اسرائيل حتى تلاحقه حالات جديدة منها ومن عدوانها المهدد للأمن . كما تكونت مجالس وديئات وطنية وعالمية منتشرة في كل انحاء العالم ، كلها بشكل أو بآخر ردود فعل للعدوان الصهيوني الاسرائيلي ، تصل بلا كلل لكبح جماح هذا المرض ، والحيلولة دون سريانه . هل هذه دولة . هل هذا كيان يستطيع أن يستمر ؟

الشرق الأوسط ، هذه الرقعة الواسعة ، البالغة الأهمية على خريطة العالم ، تهدد أمنه إسرائيل تهديدا خطيرا ، وتكدر لذلك أحدث الأسلحة ، وتتآمر مع جنوب افريقيا وقوى الشر في العالم على صنع الأسلحة النووية . انها تهدد في الشرق الأوسط مصالح أهله ، والمصالح العالمية في المنطقة ، ومصالح المنطقة في العالم .

أرجو أن أتبه دول العالم من على هذا المنبر ، حتى لا يخدعن أحد نفسه ، بأن إسرائيل تستطيع أن تحمي مترا واحدا من الأرض في المنطقة لصالح أحد . ان كل جهدها ينصب على أن تستطيع أن تحمي نفسها ، من ساعة لأخرى . وأقول لكم ، بأنها لن تستطيع أن تحمي نفسها في آخر الحساب ، لأن الظلم والعدوان لا يدومان . انها تقضي الليل ساهرة . وهم يعرفون هذا ، ويعرفون أننا نعرفه . ان إسرائيل تستطيع فقط أن تخرب ، ولا تستطيع أن تحمي شيئا ، نحن أهل الشرق الأوسط ، فنحن الذين نحمله .

ان إسرائيل الموجودة أصلا ظلما وعدوانا ، ومنذ أقيمت قبل اثنين وثلاثين سنة ، لم تعترف لنفسها الى الآن بحدود دولية ، وأتحداهما أن تخبر المنظمة الدولية عن الحدود الدولية التي تريدها ، تقول انها تريد حدودا آمنة ، ويعترف الزعماء الصهاينة ان الأمن ليس في حدود ترسم على التراب ، بل ضمن حدود المحافظة على حقوق أصحاب الحقوق ، وفي المواقف العادلة السلمية ، وكلها قام الكيان الاسرائيلي على نقيضها ، وكلها غير موجودة .

في كل دورة للجمعية العامة يتصاعد التنديد بإسرائيل ، وفي كل يوم تزداد اسرائيل طغيانا وعدوانا وتهديدا للأمن . الى متى وإلى أين يا سعادة الرئيس ، الى متى وإلى أين يا حضرات المندوبين ؟

في الدورة الثالثة والثلاثين الماضية ، اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٨ / ٣٣ وأعربت فيه عن قلقها الشديد لعدم التوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، وهي لب النزاع في الشرق الأوسط ، وما زالت تؤدي الى تفاقم الوضع بالمنطقة . وأكد القرار حق الشعب الفلسطيني بالتمتع بكامل حقوقه غير القابلة للتصرف ، وحق منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد بالمشاركة في كل الجهود المتعلقة بالمشكلة . وأدانت الجمعية العامة في قرارها استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية ، وأعلنت ان السلام لا يتجزأ ، ولا بد أن يقوم على أساس حل عادل

(السيد شهابي ، المملكة
العربية السعودية)

شامل للقضية يتضمن انسحابها من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية . وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) وندد بإسرائيل تنديدا شديدا ، مؤكدا ان سياسة اقامة المستعمرات التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية وفي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، لا تستند الى أساس قانوني ، وتشكل عقبة خطيرة في طريق تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ، وطلب الى السلطات الاسرائيلية أن تلغي ما اتخذته من تدابير ، وأن تكف عن اتخاذ أية اجراءات من شأنها أن تؤدي الى تغيير الطابع القانوني والديموغرافي للبلاد .

وفي القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) طلب المجلس الى السلطات الاسرائيلية أن تتوقف على وجه السرعة عن انشاء أو تخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس . هذا قليل من سلسلة من القرارات والمواقف الدولية في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وفي الهيئات الدولية الأخرى ، اضافة الى الرأي العام العالمي الشامل الذي يندد بالكيان الاسرائيلي لخروجه على الشريعة الدولية .

ولم تفعل اسرائيل الا الاستمرار في ارتكاب مخالفاتها وجرائمها ضد الحق والانسانية . ان المنعطف الخطير الأخير في مشكلة الشرق الأوسط هو اتفاقية الصلح الجزئية التي وقعتها اسرائيل . لقد أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها لما تم في كامب ديفيد ، وفي اتفاقية الصلح الجزئية ، لأن الاتفاقية خرقت حق الشعب العربي الفلسطيني وأبعدت السلام ، ولأن الاتفاقية خالفت قرارات الأمم المتحدة ووسمت النزاع .

ان الشعب العربي الفلسطيني في مطالبته بحقوقه الوطنية الكاملة ينال كامل تأييد الشعوب العربية والاسلامية وكل الشعوب المحبة للحق والعدل والسلام . وتخطي اسرائيل ويخطي غيرها اذا ظنوا ان بالامكان القضاء على شعب من خلال اتفاقية جزئية تهضم حق أصحاب الحق ، ويخطئون اذا ظنوا أن وضع اسفين من الخلاف بين الدول العربية ودولة عربية أخرى سيعطيهم شرعية قائمة على الباطل . لأن العرب أمة واحدة والحق ذو وجه واحد .

ثم هذه المهازل التي نسمعها عن مساومات الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني ، في غياب الشعب الفلسطيني ، وعلى حسابه . فاسرائيل تقول ان القدس وهي العاصمة العربية الاسلامية ،

(السيد شهابي ، المملكة
العربية السعودية)

عاصمتها الأبدية ، واسرائيل ترى ان اقامة دولة فلسطينية يهدد أمنها ، واسرائيل تعتبر الأرض لها وتعطي العربي الفلسطيني صاحب الأرض حق السير عليها فقط . هذه كلها أدلة ضد وجود اسرائيل كدولة . اذا كانت السلطات الاسرائيلية تعتبر الغزو العسكري الصهيوني للقدس في السنوات الأخيرة ، مبررا لها ، فان استمرارها بهذه السياسة سيعرضها لنفس الطريق ، وفي الاتجاه المعاكس يوما ما ، وسيكون ذلك حجة عليها . واذا كانت الدولة الفلسطينية تهدد أمن اسرائيل ، ولذلك يجب ألا تكون ، فان وجود اسرائيل تهدد لكل دول المنطقة ، ولذلك يجب ألا تكون اسرائيل . أما أرض فلسطين فهي وطن الفلسطينيين ، وليست ملعبا دوليا يقف عليه الناس وتوزعه السلطات الصهيونية لمن تريد . ان فلسطين لشعبها ولم يفوض أحد بالمساومة عليها أو التنازل عنها .

(السيد شهابي ، المملكة
العربية السعودية)

كلمة أوجهها لهؤلاء الذين يساومون على حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بالمنطقة . ان حقوق العرب في أوطانهم حقوق مطلقة ، لا يساوم عليها ، ولا يتنازل عنها ، ولا تباع ولا تشتري . ولن يكون هنالك سلام في المنطقة حتى يتحقق العدل . انني أؤيد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للجمعية العامة الحالية للأمم المتحدة ، حيث يقول : " ولن يتسنى في النهاية احلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، الا عن طريق التوصل الى تسوية شاملة تغطي كافة جوانب هذه المسألة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ومن الجلي انه يجب اشراك جميع الأطراف المعنية " .

ان مشكلة فلسطين هي لبّ النزاع في الشرق الأوسط ، وهي طريق احلال السلام الى ربوعه . وان المملكة العربية السعودية تطالب بتطبيق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط ، وبسرعة جلاء القوات الاسرائيلية الغازية من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية بلا قيد ولا شرط . وتطالب بجزر اسرائيل عن عدوانها الجارى على لبنان . كما تطلب تحميلها غرم الأضرار التي أحدثتها جرائمها في الأراضي الفلسطينية والعربية ، كما تطالب المنظمة الدولية أن تمارس الصلاحيات التي منحها اياها الميثاق ، لتنفيذ مقررات مجلس الأمن ، ومقررات الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها . ونرفض كل اتفاق يتعلق بفلسطين والشرق الأوسط ، دون مشاركة جميع الأطراف المعنية وخصوصا منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد المعترف به للشعب الفلسطيني ، ولا يكفل كافة الحقوق الوطنية للشعب العربي . لا بد لهذه المهزلة ، وهذه المأساة من نهاية ، ولا بد للحق أن يعود لأصحابه .

السيد فخوري (لبنان) : بين أيدينا الآن تقرير واقعي مفصل ، لسيادة الأمين

العام ، حول قضية الشرق الأوسط ، موضوع البند الخامس والعشرين من جدول الأعمال . وبهم وفد لبنان ، قبل تحديد وجهة نظره ، أن يشيد بجهود سيادته في سبيل احلال السلام في هذه المنطقة من العالم ، ودرء الخطر عن شعوبها ، والتخفيف من آلام أبنائها ، كما يهمنه أن يسجل لسيادة الأمين العام ولمعاونيه ولقوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان وللدول المشاركة فيها ، شكر لبنان وتقديره .

ان الأزمة التي عصفت بالشرق الأوسط قبل عشرات السنين ، والتي تتحمل مسؤوليتها —————
المجموعة الدولية ، تطورت مع مرور الزمن حتى أصبحت قضية ، بل قضايا ، تتطلب الحلول الجذرية
السريعة ، كي لا تشمل المنطقة والعالم فجأة ، نتيجة التفاضل عنها والاستخفاف بها .
هذه المسؤولية الدولية لا ترفع عن اسرائيل مسؤوليتها الأولى والمباشرة ، لا يوم سلبت شعبا
أرضه بقوة الحديد والنار ، ولا يوم ألهمت المجموعة الدولية هذا السلب رداء زائفا بقرار دولي جائر
ومجهف ، تسمى اليوم الى تصحيحه وتصويبه .
لقد نسي الضمير العالمي يومذاك ، أو تناسى ، ان لأرض فلسطين جذورا تمتد عميقة —————
أبناء الشعب العربي الفلسطيني لتبقي على حنينهم اليها حيا ، وتنمي فيهم روح التصميم على العودة ،
وتعلمهم عاما بعد عام دروسا في التضحية والفداء .
ان الثمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني حتى الآن يرخس أمام نبل الهدف وقدسية الغاية .
ولست الآن في معرض وصف الحروب التي قاستها المنطقة ، ولا المآسي التي خلفتها —————
الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الآمنين من شعب فلسطين في الداخل والخارج ، مع أننا ،
نحن اللبنانيين ، أحق بالحديث عنها ، لأننا لانزال ندفع مع اخواننا الفلسطينيين ضريبة الدم
والدمار في جنوب وطننا الجريح .
فلو متى تظل الارادة الدولية معطلة ، بينما الضمائر هنا وهناك بدأت تستفيق ؟ وللو متى
تمعن اسرائيل في تحدياتها وتتمادى في اعتداءاتها ؟ .
ان قضية الشرق الأوسط ليست قضية مستعصية الحل . فنحن من جهتنا دعاء سلام ، سلام
شامل عادل دائم .
وعناصر هذا السلام متوفرة ، وضعتها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي في قرارات عديدة
متلاحقة مكّمة لبعضها البعض . من أهم هذه العناصر عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ،
وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، ومنح الشعب الفلسطيني
حقه في تقرير المصير والعودة الى وطنه .
ونحن مؤمنون بأن عنصرا جديدا يجب أن يضاف الى هذه العناصر ، ينطلق من حرية القرار
الفلسطيني في انشاء الدولة المستقلة على أرضه .

فكل تسوية يجب أن تتم على أساس هذه العناصر ، وفي نطاق الأمم المتحدة وميثاقها ومقرراتها ، وأن تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

فالسلم في المنطقة هو ان سلم فلسطيني ، لأن جوهر القضية هو قضية فلسطين . إلا أن اسرائيل افتعلت في جنوب لبنان وقبل سنوات قضية جديدة فأصبح السلم سلامين : سلم فلسطيني ، وسلم لبناني . وأصبح من الواجب الاسراع في إحلالهما .

ان في تعطيل الارادة الدولية خطرا جسيما ، فقد تدهم العالم فجأة ولادة قضية جديدة كقضية جنوب لبنان ، لتفجر المنطقة بأسرها وتهدد السلام العالمي .
 أما عناصر الحل ، يا سيادة الرئيس ، في جنوب لبنان ، فمتوفرة أيضا في قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الى ٤٥٠ . وقضية الجنوب اللبناني شرحها بكل وضوح وصراحة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية اللبناني في خطابه أمام هذه الجمعية الموقرة في الرابع من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ . لذلك لن أعود الى ترديد ما وذكر تفاصيلها ، وإنما أكتفي بالتأكيد بأن العنصر الأساسي لحلها هو في بسط السيادة اللبنانية الكاملة على أرض الجنوب حتى الحدود الدولية . ولا يتم هذا الا بوقف الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على لبنان ، وتعزيز دور قوات الأمم المتحدة في الجنوب ، وبمساندة الدول الكبرى للأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها وانجاح مبادراتها .

ان الدولة اللبنانية تدرك أن عليها مسؤولية ، وهي لن تتهرب منها ، ولكنها تدرك أيضا أن على المجموعة الدولية والدول الكبرى مسؤوليات يجب أن تتحملها بجدية وتصميم . كما تدرك أن دعم المجموعة الدولية والدول الكبرى للحكومة اللبنانية ضروري كالدعم الجماعي الذي تلقته من الدول العربية في مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي والذي تحدث عنه سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية في خطابه أمام الجمعية العامة في الاسبوع المنصرم .

فقد أعلن مؤتمر القمة العربي العاشر بالاجماع ، دعمه للحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية ، وأكد على السيادة الكاملة للبنان على جميع أراضيه ، والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية ، وعلى ضرورة بسط سيادة الدولة على كل الجنوب . وأيد المؤتمر جهود الحكومة اللبنانية في نشر الجيش اللبناني في الجنوب للقيام بمسؤولياته الوطنية ، وأهاب بكل الأطراف أن تسهل هذه المهمة . كما أكد المؤتمر رفضه لكل المحاولات الرامية ، تحت أية صورة وبأى شكل ، الى بسط الهيمنة الصهيونية على الجنوب اللبناني آخذنا في الوقت نفسه علما بامتناع منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام بأعمال عسكرية من الحدود اللبنانية أو الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها داخل الارض المحتلة .

هذه بايجاز معالم الطريق نحو السلام الشامل الحادل الدائم في الشرق الاوسط ، صريحة واضحة . وهذه عناصر السلام مقررة ومقبولة لدى الاغلبية الساحقة من دول العالم . فهل تتوفر الارادة لتحقيق السلام بعد أن توفرت له العناصر ؟ أم ان القرارات الدولية سيحرف حبرها عاما آخر قبل ان يكتب للدماء البريئة أن تجف في جنوب لبنان وأرض فلسطين ؟

السيد سوندو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تدخل الجمعية العامة في مناقشة حول الوضع في الشرق الأوسط وذلك في اطار جهودنا المستمرة من أجل حل سلمي . ولقد اعترف منذ أمد طويل بأن الموقف في تلك المنطقة يشغل العالم بأسره ، وان اهتمام الأمم المتحدة بالصراع على مدى عقود ثلاثة يهدف الى التوصل الى حل له . يدور هذا الصراع حول حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي لهذا الشعب ، التي لا يمكن بغير اشتراكها على قدم المساواة في أية مفاوضات أن يكون هناك أى تقدم ممكن . ان قبول هذه الصوامل الجوهرية يمكن أن يؤدي الى تسوية سلمية .

وفي رأينا أن هناك ثلاثة عناصر أساسية للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط : أولا ، الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من كل الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة وطنية ؛ وثالثا ، حق كل الشعوب والدول في المنطقة في أن تعيش في سلام في داخل حدود آمنة معترف بها .

ومع ذلك ، فان هناك جانبا آخر يتعلق بمسألة وضع مدينة القدس المقدسة ، التي لا بد وأن تعود الى السيادة العربية .

ان الاسباب وراء ما أسماه الأمين العام في تقريره حول هذه المسألة " بالموقف غير المستقر " في الشرق الأوسط لا يمكن أن يعزى الا الى سياسة اسرائيل المستمرة الخاصة بالمستوطنات ، ورفضها الانسحاب من الأراضى المحتلة وعدم اعترافها بحقوق الفلسطينيين . ان قرارها بالسماح للاسرائيليين بشراء الأراضى التي يمتلكها العرب تؤكد مخاوف العرب فيما يتعلق بنوايا اسرائيل الخاصة باختيار الطموحات الاقليمية وليس السلام . ان هذه السياسة غير مجدية ، وحيازة الاراضى

يمثل رفضا لجهود السلم . ان مثل هذه التكتيكات يعد انتهاكا ليس فقط للقانون الدولي ، بل انه أيضا لا ينسجم والجهود الرامية الى تحقيق سلم شامل ودائم .
 وعليه ، فان اندونيسيا أدانت استمرار احتلال الاراضي العربية والطبيعة التوسعية لمثل هذا الاحتلال . ولا يمكن الا أن أعرب عن ايماني بأنه حتى اسرائيل لا تخفي أية أوهام ازاء امكانية تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة ما دامت قواتها تحتل أراض عربية . ومع ذلك ، فان المفاهيم القصيرة النظر في الحدود الآمنة والمعترف بها فيما يبدو وتسود وتتجاوز المنطق والمصالح الطويلة المدى . ان أية حدود جغرافية لا يمكن أن تكون آمنة في ظل ما وصلت اليه الاسلحة من تقدم والواقع أن الحدود الآمنة لا يمكن ضمانها في المدى الطويل بقوة السلاح ، وانما بالسلم وحسن النوايا . ان اعادة كل الاراضي العربية المحتلة الى أصحابها الشرعيين من شأنها أن تسهّل الطريق أمام التوصل الى موقف يمكن أن يؤدي الى ضمان السلم*.

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد مافروماتيس (قبرص) .

ان أولئك الذين يرون الحقائق بوضوح يستطيعون أن يعترفوا ان الوقت يجرى ، وأن التوصل الى حل شامل وسلمي لمشكلة الشرق الاوسط لا بد وأن يوجد وبسرعة ، وان الشعب الفلسطيني لا يمكن أن ينتظر الى الابد حتى تقضي الامم المتحدة على المظالم التي عانى منها هذا الشعب طويلا . ان السلم في الشرق الأوسط هو بالقطع لمصلحة جميع الاطراف المعنية وليس لاسرائيل فقط ، وانا ما استنفذت التدابير السلمية فمن المحتم أن تبذل جهود أكثر لرفع الظلم والمهانة . ان اسرائيل يحسن بها أن تمتثل لتحذير المعارضة المتزايدة من جانب شعب فلسطين للاحتلال ، ولقد اتضح ذلك تماما بالاستقالة الجماعية للعمد العرب ازاء التدابير غير العادية الخاصة باصدار أمر بترحيل عمدة عربي منتخب من قبل مجتمعة بسبب كلمات استخدمها عندما سأله أحد قادة قوات الاحتلال . ان مثل هذا العمل الذي لم يسبق له مثيل من أعمال التضامن ، جعل المنطقة بأكملها خالية من الزعماء المحليين وهذا من شأنه أن يؤدي الى مواجهة .

ونحن نأمل أملا جادا في أن زعماء اسرائيل سوف يدركون ضرورة الاحساس بالمسؤولية ويتفهمون أن الوقت يعمل ضد هم . ومن سوء الحظ ، لا بد أن نعترف بحقيقة اننا بدأنا نحصى فرصا كثيرة ضاعت ، ويأمل وفد بلادي في أن اسرائيل لن تضيع مثل هذه الفرصة وسوف تتخذ تلك القرارات التي سوف تمكن من بدء عهد جديد في الشرق الأوسط ، عهد يتسم بسلم دائم وحقوقي . ان عملية السلم لا بد وأن تهتم أساسا بالمشكلة الأساسية للفلسطينيين ، ولا بد وأن تؤدي الى تحرير الأراضي المحتلة . ومن خلال عملية السلم هذه ، فان السلم والأمن لجميع الدول في المنطقة يمكن أن تتحقق . ونحن نؤكد من جديد أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، وأن حل مشكلة دون الأخرى لن يكون ممكنا . ان عملية السلم الواقعية الوحيدة هي تلك التي تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك التطلعات الخاصة بانشاء دولة مستقلة له .

ان منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، لا يمكنها أن تقبل اطارا للتفاوض لا يثير ولا يؤدي الى حل شامل وعادل . وما لم تنفذ اسرائيل قرارات الأمم المتحدة وخاصة تلك المتعلقة بالانسحاب من الاراضي المحتلة واعادة القدس الى السيادة الصربية ، فان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني سوف تبقى دون تحقيق . ان آثار ذلك بالنسبة للسلم والتي سوف تنجم عن رفض اسرائيل المستمر تنفيذ هذه القرارات ، لا بد وأن تكون واضحة للجميع .

وفي الختام ، فاننا نعتبر انه يجب أن يحدث مزيد من التكثيف للجهود من جانب منظماتنا ، تعزيزا لامكانيات التوصل الى حل سريع تحقيقا لسلم دائم وعادل بشكل واقعي وعملي . وفي رأينا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عادل الا اذا قام على أساس المبادئ التي تضمنتها مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تجد النقاش بشأن

الموقف في الشرق الأوسط يجرى حاليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا بد أن نقاوم اغراء التكاثر والتبليد ازاء هذه العملية أو معالجتها كسألة روتينية ، بل على العكس من ذلك فان مجرد حقيقة ان الموقف مازال دون تفسير أساسي في جوانبه الجوهرية ، وبالتالي فانه يشكل عقبة أساسية أمام التطور السلمي للدول وأمنها في المنطقة كما أنه يمثل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين ، هذه الحقيقة ذاتها يجب أن تجعلنا نقوم بجهد متجدد من أجل التوصل الى تسوية ، ويجب أن تبذل جميع الجهود داخل الامم المتحدة وبصفة خاصة في مجلس الأمن من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة .

ورغم التطورات التي حدثت في المنطقة ، وهي تطورات متفجرة ، فان الأسباب الجذرية وراء الموقف المتفجر مازالت كما هي دون تغيير تقريبا . وأساسا فان كل شيء ينبع من الاحتلال بقوة السلاح لأراضي فلسطينية وعربية من جانب اسرائيل ورفضها المستمر الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واستراتيجية اسرائيل المتعمدة لاغراق هذه الحقوق ولسلبها . وحتى على حساب التكرار ، فان سرى لانكا تود وبايجاز أن تؤكد من جديد موقفها من الحالة في الشرق الأوسط وهو الموقف الذي التزمنا به دائما وفي كل وقت .

أولا ، اننا نؤمن بأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط والسبب الأساسي للصراع العربي الاسرائيلي . ولا يمكن أن يتحقق السلم في الشرق الأوسط الا اذا تمت تسوية قضية فلسطين . ان الحلول التدريجية والجزئية والاتفاقات خارج نطاق الأمم المتحدة التي تتجاهل أو تستبعد الشعب الفلسطيني أو منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له ، لا يمكن أن تؤدي الى تسوية عادلة ودائمة . وقد أكد رؤساء دول عدم الانحياز في القمة الأخيرة في هافانا :

" ان السلم يجب أن يكون شاملا ويجب أن يتضمن كل الاطراف ، ويقضي على كل أسباب الصراع ولا بد وأن يكون عادلا " .

كذلك فان الأمين العام في تقريره عن اعمال المنظمة أعلن مايلي :

" ولن يتسنى في النهاية احلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط الا عن طريق

التوصل الى تسوية شاملة تغطي كافة نواحي هذه المسألة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ومن الجلي أنه يجب اشراك جميع الأطراف المعنية " . (P.6 ، A/34/1)

ثانيا ، ان أية تسوية في الشرق الأوسط من المتعذر التوصل اليها وموقف اللاهرب سوف يبقى بشكل خطير الا اذا ضمنا الانسحاب الكامل ودون قيد أو شرط لاسرائيل من جميع الاراضي التي احتلت بالقوة ، واستعداد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه العسوة الى دياره وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين .

وأخيرا ، فان وفد سرى لانكا يود أن يعلن أن جميع التدابير غير المشروعة والمنفردة التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي المحتلة بما في ذلك عملية التخطيط والبناء والانشاء للمستوطنات والمستعمرات وجميع التعديلات الاخرى التي ترمي الى احداث تغييرات قانونية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو جغرافية أو سكانية ، يجب أن تدان وأن تعتبر باطلة من الناحية القانونية . ان جميع هذه التدابير تعزز الاحتلال الاسرائيلي وتزيد من التوتر وتجعل أية تسوية في النهاية أكثر تعقيدا . وما لم تتحقق الشروط والمبادئ التي حددتها بايجاز آنفا ، فانه سوف يستحيل التوصل الى تسوية مشكلة الشرق الأوسط .

وكعضو في اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان للسكان في الاراضي المحتلة ، فان سرى لانكا تعرف تماما الأنشطة التي تحافظ بها اسرائيل على قبضتها على الشعب وعلى المناطق المحتلة . ان الطرد مؤخرا لعمدة نابلس ، وهو التصرف الذي أدبنا عالميا ، هو أحد الأمثلة الحديثة على موقف اسرائيل .

انني أدرك أن قائمة المتحدثين بشأن البند الذي نبحثه الآن ، طويلة ولا أنوى أن آخذ المزيد من وقت هذه الجمعية . ان سرى لانكا قد أبدت تضامنها مع القضية العربية بطرق عملية ، وبالتالي سوف أختتم كلمتي بأن أكرر بشكل قاطع الالتزام الكامل لحكومة وشعب سرى لانكا بالقضية المشروعة للشعب العربي في نضاله العادل من أجل تسوية منصفة وعادلة ودائمة لهذه القضية المعقدة .

السيدة أحمد (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان هدفنا المشترك هو تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . ومع ذلك فان الهدف لا يزال اليوم موضعاً للتلاعب والصرقلة والاحباط بما يؤثر في وجود مجتمع الأمم العالمي والثقة فيه . انه ليس أكثر ولا أقل من تحد أساسي للقانون الدولي وللمبادئ الواردة في الميثاق سواء كانت انسانية أو قانونية . وقد قال الأمين العام في تقريره عن عمل هذه المنظمة فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط ما يلي :

" لا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه المسألة رئيسية بالنسبة الى استقرار العالم السياسي والاقتصادي والعسكري ، وطالما ساد الشك والخلاف والاحباط والعنف في الشرق الأوسط فان العالم سوف يعيش بعنصر مقل للفاية لاستقرار شؤونه وبخطر مستمر يتهدد مستقبله بكارثة " (A/34/1, p.5) .

ولأكثر من ثلاثة عقود تناولت الأمم المتحدة مشكلة الشرق الأوسط محاولة علاج ما كانت هي نفسها قد فشلت في الحيلولة دون وقوعه ، أي فرض شعب غريب على العالم العربي . وفي ظل الاضطراب الذي نتج عن ذلك ، فان البحث عن سلام ظل وهما وسراباً في هذه المنطقة من العالم . ولقد تم الاعتراف عالمياً الآن بأن لب المشكلة وسبب وجودها مسألة الشرق الأوسط ، يدور حول الحقوق والتطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني . ان جوهر المشكلة بسيط . انه شعب حرر حقه الطبيعي ، ونزعت ملكية أرضه ، انتزعه أجاناب بالقوة وشرده لاكثر من ثلاثة عقود وهو يطلب تصحيحاً لهذا الظلم الهائل . ان المشكلة في جوهرها سياسية ، انها نضال شعب من أجل حقه في تقرير المصير والتوصل الى حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ومع ذلك ، فلقد طمست هذه الحقيقة عن عمد بمعالجة هذه المشكلة على مستوى انساني وليس على مستوى سياسي .

ولمدة ثلاثين عاماً اتبع هذا المنهج غير الواقعي رغم صدور قراراتين هاميين من الجمعية العامة هما : القرار ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الذي تضمن مشروع تقسيم فلسطين ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، الذي أسس لجنة التوفيق في فلسطين واعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم في أن يفعلوا ذلك أو أن يعرضوا بشكل منصف اذا اختاروا ألا يعودوا . ومنذ ذلك الوقت تعرضت حقوق الفلسطينيين للتجاهل ، وأنكر وجودهم ككيان ، وطمس وضعهم

كشعب ، وبدلا من ذلك وتجاهلا لقواعد حقوق الانسان عوملوا بشكـل مهين كلاجئين بأوسا .

وبعد ثلاثين عاما من المداولات المائعة ، تناولت الجمعية العامة أخيرا في عام ١٩٧٤ المسألة في كليتها وبكل جوانبها التاريخية والسياسية والقانونية . وهكذا فان الجمعية العامة فسي قراراتها على مدى ستة أعوام حددت دون لبس الشروط الاساسية لتسوية عادلة ومنصفة لمشكلة الشرق الأوسط وهي : الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة ، والعودة الى دياره وممتلكاته التي طرد منها بالقوة . الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في أن يعرض قضيته وفي أن يشترك في أية مفاوضات سلام عن طريق ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الذي لقي اعترافا محددا وحاز على العضوية الكاملة لمؤتمر عدم الانحياز ضمن ٩٥ عضوا وللمؤتمر الاسلامي ولجامعة الدول العربية ، وبقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على صفة المراقب الدائم في الأمم المتحدة .

ان الشرط الاساسي الثاني لتسوية سلمية دائمة يدور حول مسألة الأراضي العربية المحتلة . ان استمرار وجود اسرائيل في هذه الاراضي لا يمكن قبوله ، انه وضع غير شرعي يستند الى الأمر الواقع ، ويقوم على الاساس غير المقبول للاحتلال عن طريق الغزو . انها محاولة اسرائيل المتعمدة وغير الخفية لتأمين دوام ثمار عدوانها . ان هذا هو المضمون الحقيقي لعقيدة "الوطن" الاسرائيلية ، والحمد الحقيقي لحلم "أرض اسرائيل" الصهيوني ، والهدف من وراء اصرارها على ما يسمس بالحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها .

وعلاوة على ما يسمى باعتبارات الأمن ، والادعاءات الجديدة بالشرعية على اساس التاريخ القديم الوارد في الكتاب المقدس قدمت اسرائيل تبريرا غامضا جديدا لادعاءاتها في فلسطين . فقد قيل لنا وبشكل رسمي ما يلي :

" ان للشعب اليهودي ولدولة اسرائيل الحق من ناحية المبدأ والقانون وبمقتضيات الأمن القومي ، في وجود دائم في يهودا والسامرة وقطاع غزة . ان الصلة غير القابلة للفصم فيما بين الشعب اليهودي ووطنه ' أرض اسرائيل ' جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم ، ثابت في الميراث الثقافي للبشرية . وما من كمية من التشويه والادعاءات في الأمم المتحدة يمكن أن تبدد مثل هذه الحقيقة الرئيسية في التاريخ السياسي والروحي والثقافي والديني للعالم ."

ان مثل هذا التأكيد مهزلة للقانون والمبادئ وتشويه للتاريخ . ان الفلسطينيين قد تواجدوا دون انقطاع في هذه الاراضي لما يزيد على ثلاثة آلاف عام ، ولا يمكن ازاحتهم أو تحويلهم الى لا شعب بقوة السلاح وبحجة ما يطلقون عليه الروابط الروحية بين الشعب اليهودي وبين أرض اسرائيل . ان أى اعتراف بأى من هذه الحجج سوف تكون له آثار وخيمة على القانون الدولي ، كما أنه يشكل سوابق خطيرة تلغي المبادئ الاساسية للميثاق التي تمنع المعتدى من أن يجني ثمار عدوانه .

ان التدابير التي تتخذها الآن الدولة المحتلة تبدو كما لو لم تكن لها علاقة باعتبارات الأمن بل هي توجه الى هدف تم التفكير فيه من قبل وسياسة ضم مستمرة . وكدليل على هذه السياسة ، تشجيع سياسة المستوطنات التي تعتبر أداة التوسع والاستعمار في هذه الأيام الاخيرة . ان الدلائل على سياسة اسرائيل التي ترمي الى الضم المتزايد للأراضي واضحة وجليية حتى وفقا لوثائق المصادر المتعاطفة مع اسرائيل ذاتها . وعلى وجه التحديد فان اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة ، فيما مضى ، وكذلك اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن هذا العام بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) قد ثبتت لكليهما حقيقة ما تبغيه اسرائيل من نوايا توسعية . ان اسرائيل لا يمكنها اليوم أن تتكر أنها تقوم عن عمد بعملية منظمة وواسعة النطاق لاقامة المستوطنات ، وان بعض هذه المستوطنات تقع على أراضي يمتلكها السكان العرب ، كما اتضح بجلاء في أحكام محكمتها العليا ، وأن هذه المستوطنات ليست لها أهداف تتعلق بالأمن بل تستخدم في أغراض زراعية مريحة ودائمة ، وان هناك علاقة واضحة بين توطين السكان اليهود وبين طرد السكان العرب . كما لا يمكن لاسرائيل أن تتكر أنها تحقق هذه الاهداف على حساب السكان الاصليين ، وانتهاك حقوق الانسان الأساسية وحرمانهم من مواردهم الطبيعية ، ولا سيما موارد المياه القليلة .

ان ما توصلت اليه لجنة مجلس الأمن يعتبر اتهاماً صريحاً لإسرائيل ، ولا يقلل منه رفض إسرائيل الدائم للتعاون مع اللجنة . لقد أوضحت اللجنة أن سياسة المستوطنات قد أدت إلى تغييرات عميقة وثابتة لها طابع جغرافي وديموقراطي في هذه الأراضي بما في ذلك القدس . وأن هذه التغييرات تشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات المتعددة للأمم المتحدة . ان الآثار الضارة لذلك على السلام العادل والشامل في المنطقة أمر لا مناص منه ان اللجنة قد أكدت بشكل قاطع ما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي ورد فيه أن :

” . . . سياسة وممارسات إسرائيل لاقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية

والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ليس لها سند قانوني وتشكل عائقاً خطيراً لتحقيق

سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ” . (S/RES/446(1979))

أما العامل الثالث الضروري في أي برنامج شامل للسلام فهو وضع مدينة القدس الشريف . ان مجلس الأمن أصدر عدة قرارات ومقررات حول هذه المسألة منذ عام ١٩٦٧ . ان حجة إسرائيل التي تنادي بها وهي ” أن القدس مدينة موحدة وسوف تظل موحدة وستبقى عاصمة لإسرائيل والشعب اليهودي إلى أبد الأبد ” لا يمكن أن تطمس الغزو العسكري للقدس وتعتبر انتهاكاً للقانون الدولي . ان مجلس الأمن أوضح مراراً أن التدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي بما عليها من الممتلكات ونقل السكان مما يهدف إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة ، باطلة ولن تغير من وضع المدينة . وقد كرر مجلس الأمن نداءه وألح في وجوب أن تتخلى إسرائيل عن مثل هذه التدابير وأن تكف من الآن فصاعداً عن أي إجراء آخر يهدف إلى تغيير وضع القدس . كما أقر المجلس بأن أي تدبير للأماكن المقدسة أو الصباني أو المواقع الدينية ، أو أي تشجيع أو تدبير لهذه الأعمال قد يعرض السلم والأمن للخطر . ورغم أن نداء مجلس الأمن كان قاطعاً ولا لبس فيه ، فان اجابة إسرائيل كانت هي الرفض والتحدى .

ان القدس ترمز إلى أكثر ما تمتاز به ثلاث ديانات عظيمة في العالم . ان هذه حقيقة

دينية وسياسية لها مفزى هام . ان هذه الأماكن المقدسة والحفاظ عليها من التدنيس والاتلاف ووصول الحجاج إليها دون عائق من جميع أرجاء العالم يشكل عاملاً أساسياً في وضع أية تسوية عادلة في الشرق الأوسط .

ان بنغلاديش تشجب استمرار الاحتلال العسكري من جانب اسرائيل وحرمانها السكان العرب من حقوقهم القومية . ان اسرائيل تهدف الى تحقيق مؤامرة مدبرة وسياسة عمدية للنهب والضم . ان الدليل على هذه السياسة هو تشجيع اقامة المستوطنات بصفة عاجلة ، التي تعتبر الآداة الرئيسية للتوسع والاستعمار الحديث . ان بنغلاديش لها موقف واضح بالنسبة الى الشرق الأوسط . انــــه يقوم على أساس التضامن ، مع الالتزام التام بمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي . ولا داعي لأن نؤكد مرة أخرى على أن العوامل الأساسية لسلم عادل ودائم في المنطقة هي الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في دولته المستقلة ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . اننا نعتقد ان التحركات المستقلة نحو ما يسمى بتسوية شاملة والتي تلتفت حول القضية الأساسية للشرق الأوسط – وهي تنفيذ الحقوق الوطنية لشعب فلسطين – هي بمثابة دعوة الى العنف وتكريس عدم الشرعية . وفي هذا السياق فقد لاحظنا أن الأمين العام قد اقترح أكثر من مرة عقد مؤتمر دولي يحد له اعدادا طيبا ويكون بمثابة طريق لمعالجة الموقف الخطير الراهن . ان الجمعية العامة ينبغي أن تتخذ اجراء آخر أكثر من تأكيد قراراتها السابقة ، ان ينبغي أن تتحرك نحو تحقيق العناصر الأساسية لسلم عادل ودائم . ان بنغلاديش ستظل ملتزمة بالسلم ولكن هذا السلام ينبغي أن يكون عادلا ودائما ولمصلحة جميع الشعوب في المنطقة والعالم أجمع .

السيد سحلول (السودان) : سيدى الرئيس ، مرة أخرى نجد أنفسنا نجابــــه

وضعا مماثلا لما كان عليه الحال في الدورة السابقة بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، ان لا تزال المنطقة تجابه نفس المشاكل التي عانت منها منذ أن قامت الدولة الصهيونية في المنطقة عام ١٩٤٨ ، والتي تفاقمت الى حد خطير بعد أن قامت هذه الدولة بعدد وانها الشهر عام ١٩٦٧ واحتلت مساحات واسعة من اراضي فلسطين واراضي الدول العربية الأخرى تعادل ٤ أضعاف المساحة التي كانت تشغلها منذ انشائها وحتى حرب ١٩٦٧ . وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط حربا ضارية عــــام ١٩٧٣ بسبب استمرار وتفاقم العدوان الاسرائيلي في المنطقة ، واصرار اسرائيل على افراغ الأراضي العربية المحتلة من أهلها العرب ، وبناء المدن والمستعمرات فيها ، لاستقبال موجات المهاجرين

اليهود من كافة انحاء العالم . وازاء هذه الأوضاع ، فان المنطقة استمرت تعاني من عدم الاستقرار الذي كان دائما وأبدا يندرج بخطر الانفجار والاشتباك مما فرض على المجتمع الدولي أن يزيد من قوات الطوارئ الدولية التي حشدت في منطقة الشرق الأوسط لتحول بين اسرائيل والدول العربية المجاورة . ولعله من أهم الوحدات العاملة في هذا الصدد بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعاقبة هي الوحدات المنتشرة في منطقة جنوب لبنان والتي تقرر ابقاؤها في تلك المنطقة عقب انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان عام ١٩٧٨ وكان الهدف من تمركز هذه القوات في جنوب لبنان أن تصبح مدخلا لاقامة شرعية لبنانية على هذه الأراضي اللبنانية . ولكن اسرائيل لم تنصاع لقرارات الامم المتحدة بالانسحاب التام والكامل من المنطقة ، اذ انها عملت على تسليم منطقة الحدود لعناصر مسلحة تأتمر بأوامر اسرائيل ، وتعطل على فرض سيطرتها على ما عرف فيما بعد بالشريط الحدودي . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى الآن . بل وتعرضت القوات الدولية مرارا وتكرارا لاعتداءات هذه الحصابات المسلحة مدعومة باسرائيل . وقد نتجت عنها خسائر مادية وبشرية ، ولم تتمكن الأمم المتحدة طوال هذه المدة من تصحيح الأوضاع ، وتمكين الدولة اللبنانية من فرض سيطرتها كاملة على اراضيها ، بسبب هذه المناورات من قبل اسرائيل ومن يتعاملون معها ويؤتمرون بأوامرها .

أما الوضع بالنسبة للمرتفعات السورية المحتلة ، فقد ظل على ما هو عليه منذ أن قامت اسرائيل باحتلالها عقب عدوان ١٩٦٧ . واستمرت الأمم المتحدة تقوم بمهمة المراقبة والتفتيش خصوصا في المناطق التي تفصل مباشرة بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية الممتدية . واستفلت اسرائيل العمود الذي ران على الوضع في هذه المنطقة ، لانشاء المزيد من المستعمرات ، والعمل على فرض أمر واقع في منطقة تعد من صميم الأراضي السورية متجاهلة بذلك أساسيات القانون الدولي . ان الممارسات الاسرائيلية اللاأخلاقية في الأراضي العربية المحتلة مازالت مستمرة رغم كل قرارات الادانات والشجب من جانب المجموعة الدولية . لقد أكدت هذه الجمعية في دورتها السابقة في القرار ١١٣/٣٣ ألف أن معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ والخامسة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب تنطبق على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف .

كما أنها أشارت في قرارها ١١٣/٣٣ بـ١٤ أن جميع الخطوات والاجراءات التي قامت بها اسرائيل لتضيير الوضعية القانونية والطبيعية والجغرافية والتركيبة السكانية في الأراضي العربية المحتلة هي اجراءات لاغية وباطلة ومنافية للقوانين والأعراف العالمية . رغم هذه القرارات فان اسرائيل مازالت متمادية في هذه السياسات الهوجاء ممارسة أبشع أنواع القمع والمعاملة غير الانسانية لسكان الأراضي المحتلة .

لقد أعطت هيئة الأمم المتحدة لحقوق الانسان أولوية خاصة لمسألة انتهاك الحقوق الانسانية لسكان الاراضي العربية المحتلة وأدانت بوضوح سياسة اسرائيل في هذا الصدد كما جاء في قراراتها ٣٤ / ١ أ ، ب وكما ادانت الجمعية تلك السياسات الاسرائيلية ، كذلك شجبها مجلس الأمن في قراراته ٤٤٦ و ٤٥٢ باعتبارها منافية للشرعية والقانون الدولي . بالرغم من كل ذلك فقد بين لنا تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول الممارسات الاسرائيلية التي تمس الحقوق الانسانية لسكان الأراضى العربية المحتلة مدى فظاعة ما ترتكبه السلطات الاسرائيلية ضد هؤلاء السكان والظروف النفسية والمعيشية السيئة التي يعيشون فيها تحت الاحتلال .

ان هذه الظروف السيئة واللا انسانية لا تنطبق فقط على سكان الأراضى المحتلة بل انها تنسحب على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في معسكراتهم تحت وابل القصف والغارات الوحشية التي تشنها ضد هم اسرائيل في محاولة يائسة لتصفية الفلسطينيين من الوجود . لقد اكتسبت قضية اللاجئين الفلسطينيين أبعادا خطيرة نتيجة لرفض اسرائيل اعادة توطين هؤلاء اللاجئين وحرمانهم من حقهم في العودة الى ديارهم .

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا كما ذكر عشرات الأعضاء من قبلنا وكما سيرد ذلك أكثرية الوفود من هذه المنصة ، بأن القضية الفلسطينية هي جوهر ولب القضية في الشرق الاوسط وأنه طالما بقيت هذه القضية معلقة دون حل فان منطقة الشرق الأوسط ومن ثم العالم بأسره سيظل مهددا بخطر الحرب والانفجار في أى وقت . ان المجموعة الدولية مطالبة بضرورة ايجاد حل عادل ودائم لقضية الشعب الفلسطيني ، حل يضمن له حقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة بما في ذلك حقه في أرضه التي اغتصبت منه ظلما وعدوانا ، وحقه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة على أرضه بالطريقة التي يريد ، كما أن أى حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتم دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في شتى انحاء العالم .

لقد أثبتت الاحداث منذ نشأة التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الاوسط أنه لا بد من الحل الشامل والعادل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط ومن ثم فلا مجال هناك لتجزؤة القضية وتركيز الجهود على تسويتها من خلال الحلول الجزئية والمنفردة ، خصوصا اذا لم تركز هذه المساعي على جوهر القضية أى القضية الفلسطينية وخصوصا اذا كانت مقتصرة على بعض الاطراف ودون ما مشاركة

من الأطراف الأخرى الأساسية ولذلك فإن ما يتحقق من اتفاقيات في إطار الحلول الجزئية لن يقيض له عنصر الدوام إذا بقيت الجوانب الأخرى من قضية الشرق الأوسط معلقة دون حل ولذلك فإن العمل الجماعي العربي هو السبيل الوحيد لفرض ارادة الأمة العربية وهو الوسيلة الفعالة لتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة وعدم التنازل أو التفريط في أى جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها كما وأن مشاركة الاسرة الدولية في هذه المساعي من شأنها أن تضع حداً لمناورات اسرائيل ومن يساندونها والتي ترمي الى كسب الوقت لتغيير معالم الأراضي المحتلة واقامة المستوطنات ومجابهة الاسرة الدولية بأمر واقع يخدم مآرب الصهيونية العالمية .

وانطلاقاً من هذا فان السودان بتأكيد التزامه بمقررات القمة العربية المتعاقبة والمنتهية بقمة تونس الاخيرة قد أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه مع الاجماع العربي ومع اسلوب الحلال الشامل الذى يعتبر أن قضية الشعب الفلسطيني هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وبالتالي فإن السودان لا يعتبر أن المدخل المنفرد لحق قضية الشرق الأوسط بوجه خاص ، والصراع العربي الصهيوني بوجه عام ، سيؤدى الى تحقيق هذه الأهداف بل بالعكس فانه قد يحول دون تضافر الجمهور من قبل المجتمع الدولي وكافة الأطراف المعنية لعزل الدولة الصهيونية وحملها على الرضوخ لارادة المجتمع الدولي في اقامة صرح الحل الشامل والعادل في المنطقة ، وقد أثبتت الاحداث الأخيرة في جنوب لبنان والاصرار الاسرائيلي المستمر لانشاء المزيد من المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة وعمليات القصف الموجهة ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين صحة هذا القول وبأن اسرائيل قد استفلت الاختلال المرحلي في التوازن العسكري في المنطقة لتتصرف كما يحلو لها لخدمة مآربها في المنطقة ، وانها ستعمل على عرقلة كافة الجهود المبذولة الآن في إطار الامم المتحدة والتي ستبذل في المستقبل لاكتساب الوقت ، علماً منها بأن هذه الجهود غير مدعومة بالتزام واضح من بعض الأطراف التي يمكنها ان تؤثر بفعالية على الأوضاع في المنطقة ، مادام العمل باسلوب الحلول الجزئية والمنفردة لا يزال قائماً ، ولذلك فاننا ياسيدى الرئيس نعتبر أن الوقت قد حان للعودة الى اسلوب العمل العربي الجماعي لقرار الحل الشامل والعادل في المنطقة ، فسي إطار الامم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة . ونأمل أن تكون تلك أيضاً هي قناعة غالبية الاعضاء في هذه الجمعية الموقرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣